مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٦١١

الأربعاء، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيد كارديناس
	ألمانيا	السيد هنزه
	إندونيسيا	السيد ويبيسونو
	ايطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد تشن هواصن
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد ديجاميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	نيجيريا	السيد أيواه
	هندوراس	السيد رندون بارنيكا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندرفورث

جدول الأعمال

خطة للسلام: حفظ السلام

رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الأرجنتين واسبانيا واستراليا والمانيا وأوكرانيا وايرلندا وايطاليا وباكستان والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبولندا وتركيا والجزائر والجمهورية التشيكية والدانمرك ورومانيا والسويد وشيلي وفرنسا وفنلندا وكندا وماليزيا ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنرويج والنمسا ونيجيريا ونيوزيلندا وهندوراس وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان لدى الأمم المتحدة (S/1995/1025)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

خطة للسلام: حفظ السلام

رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الأرجنتين واسبانيا واستراليا والمانيا وأوكرانيا وأيرلندا وايطاليا وباكستان والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبولندا وتركيا والجزائر والجمهورية التشيكية والدانمرك ورومانيا والسويد وشيلي وفرنسا وفنلندا وكندا وماليزيا ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنرويج والنمسا ونيجيريا ونيوزيلندا وهندوراس وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان لدى الأمم المتحدة (S/1995/1025).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي اسبانيا واستراليا وأوكرانيا وايرلندا وباكستان والبرازيل وتركيا وتونس والجزائر وجمهورية كوريا وزمبابوي وفنلندا وكندا وكوبا وكولومبيا ولكسمبورغ وماليزيا ومصر والنرويج والنمسا ونيوزيلندا والهند واليابان واليونان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد يانيز بارنويغو (اسبانيا) والسيد راو (استراليا) والسيد زلينكو (أوكرانيا) والسيد كامبل (أيرلندا) والسيد كمال (باكستان) والسيد باتريوتا (البرازيل) والسيد سليم (تركيا) والسيد عبد الله (تونس) والسيد لعمامره (الجزائر) والسيد يانغ لي (جمهورية كوريا) والسيد سنغوي (زمبابوي) والسيد فاولر (كندا) والسيد رودريغيز باريا (كوبا) والسيد لوندونيو باريديز (كولومبيا) والسيد ولزفيلد (لكسمبورغ) والسيد يوغالينغام (ماليزيا) والسيد عواد (مصر) والسيد بيورن ليان (النرويج) والسيد مانز (النمسا) والسيد كيتنغ (نيوزيلندا) والسيد شاه (الهند) والسيد أوادا (اليابان) والسيد زاخاراكيس (اليونان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

والمجلس يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه أثناء مشاوراته السابقة.

وأمام أعضاء المجلس الوثيقة S/1995/1025 التي تحتوي على نص الرسالة المؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الموجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الأرجنتين واسبانيا واستراليا والمانيا وأوكرانيا وأيرلندا وايطاليا وباكستان والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبولندا وتركيا والجزائر والجمهورية التشيكية والدانمرك ورومانيا والسويد وشيلي وفرنسا وفنلندا وكندا وماليزيا ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا ونيجيريا ونيوزيلندا وهندوراس وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان لدى الأمم المتحدة.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس أيضا الى الوثيقة S/1995/1043 التي تحتوي على نص رسالة مؤرخة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجيبوتي.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أكثر من عام، أرسلت نيوزيلندا والأرجنتين رسالة الى رئيس مجلس الأمن، حظيت بتأييد عدد جم من الدول الأعضاء التي شاطرتنا أفكارنا المتصلة بقضية المشاورات بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات.

ونتيجة لذلك، صدر بيان رئاسي في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر يستند الى بعض الأفكار الواردة في تلك الرسالة. ونفذت عندئذ آلية تسمح بإجراء مشاورات فيما بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. وكان المقصود بهذه المشاورات أن تكون خطوة أولى يتم استعراضها على ضوء التجربة.

وخلال الدورة الراهنة للجمعية العامة أعربت وفود كثيرة عن آرائها بشأن هذا الموضوع. ومع التسليم بفائدة هذه الآلية، فإن هناك شعورا بأنه ينبغي استعراضها بغية تحسين كفاءة هذه المشاورات وفعاليتها وصفتها التمثيلية.

وقد اجتمع عدد من الدول الأعضاء من مختلف المناطق الجغرافية بصفة غير رسمية في الفترة الأخيرة لمناقشة الآلية القائمة للتشاور بين البلدان المساهمة بقوات وأعضاء المجلس. وأود أن أشاطركم الآن بعض الأفكار والآراء عن هذه المسألة الهامة.

والدول الأعضاء المشار اليها هي: اسبانيا واستراليا والمانيا واندونيسيا وأوروغواي وأوكرانيا وايرلندا وايطاليا وباكستان والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبولندا وتركيا والجزائر والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا والدانمرك ورومانيا والسويد وشيلي وفنلندا وكندا ولكسمبرغ وماليزيا ومصر والنرويج والنمسا ونيجيريا ونيوزيلندا وهندوراس وهنغاريا وهولندا واليابان واليونان والأرجنتين.

ونحن نعتزم أن نستعرض نظام المشاورات القائم بهدف خلق أوسع تأييد ممكن فيما بين الدول الأعضاء لعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة.

ومن رأي الدول الأعضاء التي ذكرتها آنفا أن هناك حاجة الى آلية ذات طابع رسمي ومؤسسي أكبر لإجراء المشاورات فيما بين البلدان المساهمة بقوات وبين مجلس الأمن. ومما لا ريب فيه أنه يمكن تحقيق ذلك بطرق مختلفة. وقد نظرنا، في جملة أمور، في مقترحات بخصوص إنشاء جهاز فرعي على نحو ما هو متوخى في المادة ٢٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

إن هذه الآلية ينبغي، في رأينا، أن تتضمن المعالم التالية التي تعكس الآراء المشتركة للدول الأعضاء التي أشرت إليها.

ينبغي أن يعقد كل اجتماع للتشاور بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات في عملية حفظ السلام التي تكون قيد النظر، على أن تعاون الأمانة العامة في ذلك.

وعندما ينظر مجلس الأمن في استحداث عملية جديدة ينبغي أن يستشير البلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات والتي تكون الأمانة العامة قد اتصلت بها فعلا.

وينبغي الاستمرار في الممارسة الحالية المتمثلة في دعوة الدول الأعضاء التي تسهم إسهامات خاصة في عمليات حفظ السلام، غير تقديم القوات - أي تسهم بالصناديق الاستئمانية أو بالتدابير السوقية أو بالعتاد.

وينبغي أن يرأس آلية التشاور عضو من مجلس الأمن يعين خصيصا لذلك كل سنة. ويمكن أن يعاون الرئيس عضو إضافي أو أكثر من مجلس الأمن، حسب مقتضى الحال.

ونرى أن الاجتماعات ينبغي أن تعقد في موعد يسبق بزمن كاف بت مجلس الأمن في تمديد ولاية عملية معينة من عمليات حفظ السلام أو في تغييرها أو إنهائها. وينبغي أن تدعى تلك الاجتماعات أيضا الى الانعقاد اذا ما حدثت تطورات غير منظورة في عملية حفظ سلام معينة، يمكن أن تقتضي اتخاذ المجلس خطوات بشأنها.

وفي العمليات التي تتجدد فيها الولاية بصفة روتينية، يجوز لرئيس الآلية أن يقرر، بعد مشاورة البلدان المساهمة بقوات، عقد اجتماع أو عدم عقده.

وينبغي أن تدرج الاجتماعات في خطة العمل الشهرية غير النهائية للمجلس، وأن تعلن في "يومية الأمم المتحدة".

وستكون هذه الاجتماعات بالإضافة الى الجلسات التي تعقدها وترأسها الأمانة العامة فقط، للبلدان المساهمة بقوات للاجتماع بالممثلين الخاصين للأمين العام، أو قادة القوات، أو لمناقشة شؤون تنفيذية تتعلق بعمليات معينة لحفظ السلام. وسيدعى أعضاء مجلس الأمن أيضا الى تلك الجلسات.

وينبغي أن تقدم الأمانة العامة و/أو الرئاسة أو رئيس الجلسات المذكورة، الى جميع المشاركين، في وقت مبكر بالقدر الكافي تماما، المعلومات الأساسية

وجدول أعمال واضحا وكذلك أية بيانات مضمونية متاحة.

وينبغي لرئيس الآلية أن يعرض على المجلس الآراء التي أعرب عنها المشاركون في كل جلسة مع البلدان المساهمة بقوات.

وينبغي أن يقدم مجلس الأمن، على فترات منتظمة، تقارير الى الجمعية العامة عن عمل الآلية.

ونأمل أن يأخذ مجلس الأمن هذه الأفكار في الاعتبار بوصفها دلالة على رغبة بلداننا في تحسين العلاقة والتعاون بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن نفسه.

السيد اندرفرث (الولايات المتحدة الأمريكية): (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ سنة خلت، اتخذ مجلس الأمن عدة خطوات هامة لتحسين الترتيبات المتعلقة بالمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. وكانت الشهور التالية لذلك فترة اختبار مفيدة. وبعد عدة عشرات من الجلسات التي عقدت بالشكل الجديد مع البلدان المساهمة بقوات، هناك اتفاق عام على أن التغيير كان إيجابيا. ولكن في الوقت نفسه، هناك بوضوح مجالات يكون فيها من المستصوب تحقيق مزيد من التحسينات. وجلسة مجلس الأمن اليوم هي فرصة طيبة تبين أين نقف الآن، ونحن نثني على سفيري الأرجنتين ونيوزيلندا لمبادرتهما باقتراح ذلك.

ومن ضمن الآثار الإيجابية لتغييرات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ هناك اثنان بارزان. أحدهما إمكانية التنبؤ، ذلك أن الجلسات التي تعقد الآن بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة إنما تعقد بصفة روتينية قبل تمديد الولايات أو إنهائها أو تغييرها الكبير، وقبل حدوث تطورات متوقعة كبيرة أخرى. أما النتيجة الإيجابية الثانية فهي أنه، بسبب ذلك الانتظام، توجد فرصة ذات مغزى أكبر لتبادل الآراء في الوقت المناسب، خصوصا مع الأمانة العامة حول القضايا المطروحة.

ومن ناحية أخرى، فمن الإنصاف أن يقال - وسأحاول تقديم هذه النقطة بطريقة دبلوماسية - أن بيان تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ كان يقضي بمناقشة تكون، بعض الشيء، أشد ديناميكية وموضوعية، مما يحدث أحيانا في تلك الجلسات، كما يقضي بقيام رئيس مجلس الأمن فيها بمشاركة أكبر بعض الشيء. وهذه الشواغل أقل أهمية بالنسبة الى بعثات واضحة المعالم نسبيا أو بعثات يجري تمديدها بصفة روتينية. أما بالنسبة للبعثات الأكثر تعقدا ومخاطرة، فإن القيام ببعض التعزيز للترتيبات التشاورية جدير بالاستكشاف.

ولدينا بضعة اقتراحات لتعزيز التدابير المتفق عليها في العام الماضي: أولا، ينبغي تشجيع رؤساء مجلس الأمن على المشاركة بقدر أكبر في المناقشة. ولا يستطيع الرئيس بالطبع أن يتكلم بالنيابة عن مجلس الأمن بشأن مسائل لم يبت فيها المجلس، ولكن عندما تطرح على المجلس قضية تؤثر في البلدان المساهمة بقوات وعندما ينظر المجلس في مسارات العمل البديلة، ينبغي تشجيع الرئيس على تلخيص تلك الخيارات والآراء المتعلقة بها.

وثانيا، إن بيان ١٩٩٤ كان يتوقع أن يقوم الرؤساء بتلخيص آراء البلدان المساهمة بقوات خلال المشاورات غير الرسمية المتعلقة بهذا الموضوع والتي تجري بين أعضاء مجلس الأمن. غير أن ذلك لا يحدث إلا نادرا. وعلى الرغم من أن معظم أعضاء المجلس يسعون الى أن يعرفوا بأنفسهم آراء البلدان المساهمة بقوات، فإن تقديم إحاطة شفوية موجزة من الرئاسة مباشرة يكون من شأنه أن يكفل، على نحو أفضل، وصول هذه البيانات الى جميع أعضاء مجلس الأمن في الوقت المناسب.

وثالثا، إن مسألة عرض الأمور في الوقت المناسب من أصعب الأمور. ذلك أن ضغط الأحداث كثيرا ما يرغم مجلس الأمن على أن يعمل بسرعة شديدة على أساس تقرير من الأمانة العامة، مما لا يترك وقتا يستحق الذكر للتشاور مع البلدان المساهمة بقوات أو للاتصال بالعواصم. وبصرف النظر عن ذلك، وكلما أمكن، فإن توزيع الأوراق المتصلة بالموضوع، ومواقيت الجلسات مع البلدان المساهمة بقوات ومواعيد المشاورات غير الرسمية في مجلس الأمن ينبغي إدراجها في جدول زمني، بحيث توفر أكبر فرصة ممكنة لمناقشة ترتكز على معرفة المعلومات اللازمة.

وأخيرا، توحي نفس الاعتبارات بأن البلدان المساهمة بقوات تجني فائدة اذا أجرت فيما بينها مشاورات أوسع بعض الشيء، قبل الجلسات الخاصة بالبعثات الرئيسية. فإن ذلك قد يسمح بتبين القضايا الرئيسية المشتركة في وقت أشد تبكيرا، ويمكن أن يعجل بمهمة التشاور مع العواصم. وقد يسمح بإبلاغ الشواغل الى الأمانة العامة حتى قبل التقرير من الأمين العام، وقد يسفر ذلك عن اختيار أحد تلك البلدان ليكون نقطة الاتصال خلال المشاورات المنتظمة الثلاثية الاتجاه مع الأمانة العامة ومجلس الأمن.

إن الولايات المتحدة، تعتقد، كما يستدل على ذلك من ملاحظاتي، أنه ينبغي للمجلس أن ينظر في إدخال مزيد من التنقيح والتحسين على تدابير التشاور مع البلدان المساهمة بقوات. بيد أننا نظن أن الشكل الأساسي الموجود الآن هو شكل طيب، وينبغي أن تتجه جهودنا نحو تعزيز هذا الشكل بدلا من تركه جانبا لإحلال ترتيبات جديدة محله.

السير جون ويستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المملكة المتحدة أيضا شاكرة لهذه الفرصة السانحة لاستعراض الترتيبات المتبعة في سبيل تبادل الآراء بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، ونحن نشيد بجهود الممثل الدائم للأرجنتين وكذلك الممثل الدائم لنيوزيلندا، لتركيزهما الاهتمام مرة أخرى على هذه المسألة الهامة.

إن الترتيبات التي وضعها البيان الرئاسي المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ تمثل خطوة واسعة جدا الى الأمام، وهي خطوة ترحب بها المملكة المتحدة بحرارة. غير أن الترتيبات لا تعمل فعلا بالكفاءة التي يمكن تحقيقها. ذلك أن الاجتماعات بالبلدان المساهمة بقوات يجب أن تكون أكثر من فرصة للأمانة العامة لتقديم إحاطات شفوية إعلامية عن التطورات في العمليات. بل ينبغي أن تكون فرصة لمناقشة جادة بين تلك البلدان وأعضاء مجلس الأمن نفسه، حول الولايات الصادرة للقيام بعمليات حفظ السلام هذه التي يخدم فيها رجال تلك البلدان ونساؤها.

ويتعين أن تعقد الاجتماعات في وقت مناسب وأن توفر لها الوثائق الكافية. ويتعين على المساهمين بقوات أن يُسمعوا أصواتهم في هذه الاجتماعات، وينبغي لآرائهم - وهذا هام بشكل خاص - أن توجه عمل المجلس. ولهذا السبب ينبغي لرئيس المجلس أن يعود ليخبر المجلس، أثناء مشاورات أعضائه غير الرسمية، بالآراء، التي أعرب عنها المساهمون بقوات في هذه المشاورات. ومن الأسف أن هذا الحكم لم يراع في الشهور الأخيرة المراعاة التامة التي يسمح بها النظام.

والمملكة المتحدة، بوصفها من أكبر المساهمين بقوات إلى الأمم المتحدة على مدى السنوات القليلة الماضية، بوسعها أن تفهم جيدا شواغل المساهمين الآخرين الذين تتعرض حياة شبابهم وشاباتهم للخطر في خدمة هذه المنظمة. وفي الواقع، ربما لا يجادل أحد بشأن الحاجة إلى جعل نظام المشاورات المعمول به أكثر فعّالية ويمكن الاعتماد عليه بدرجة أكبر. أما موضع خلافنا فقد يتعلق بالوسائل اللازمة لتحقيق ذلك. وربما تكون الأفكار التي طرحها للتو زميلي ممثل الأرجنتين، الذي اقترح إنشاء جهاز فرعي بموجب المادة ٢٩ من الميثاق، مثال ينطبق في هذا المقام - أي، حالة قد تختلف فيها آراء المملكة المتحدة بشأن وسائل تحقيق قدر أكبر من الفعالية في هذه المشاورات.

ومن بين شواغلنا أن المسؤوليات التنفيذية للأمين العام يجب حمايتها والحفاظ عليها، كما يجب حماية قدرة المجلس نفسه على اتخاذ القرارات والحفاظ عليها. ولكنني أود أن أؤكد لزملائي أننا سنستمع اليوم بعناية إلى آراء الآخرين بشأن كيفية تحسين ترتيبات المشاورات وأننا نتطلع إلى العمل مع الآخرين لإحداث أية تغييرات ضرورية، ابتداء من كانون الثاني/يناير من العام القادم - وهو الشهر الذي نتولى فيه مسؤولية رئاسة مجلس الأمن.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): من المناسب دائما أن يتابع المرء عن كثب إدخال أية إجراءات جديدة، وهذا هو السبب الذي يجعل اجتماع اليوم يبدو مفيدا لنا.

فقد عُقد أول اجتماع للمساهمين بقوات في أيار/مايو ١٩٩٣. وبادر الأمين العام إلى عقد ذلك الاجتماع الذي كان معنيا بقوة الأمم المتحدة للحماية. ومنذ ذلك الوقت، ازداد عقد هذا النوع من

الاجتماعات، وتناول مجلس الأمن، في بيانين رئاسيين - في ٣ أيار/مايو ١٩٩٤ عقب مناقشة تقرير الأمين العام عن "خطة للسلام"؛ وفي ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ - مسألة أساليب تنظيم هذه الاجتماعات.

ويبقى من المهم مواصلة المناقشة بغية الاهتداء إلى إجراءات محسنة للتشاور تتمشى مع التوازن الذي حدده الميثاق وتُمكن الدول التي تبذل جهدا لتوفير أفراد لعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة من أن تُسمع صوتها على النحو المناسب بشأن استخدام هذه القوات. وفرنسا، بصفتها المزدوجة كعضو دائم في مجلس الأمن ومساهم كبير في تقديم القوات إلى عمليات حفظ السلام، تعي مسؤولياتها في هذا الصدد.

وفائدة الصيغة الحالية للمشاورات، التي تجمع المساهمين بقوات وأعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة، لا تحتاج إلى دليل آخر، كما أن الاهتمام الذي أبدته الدول الأعضاء في وسائل تنظيم هذه الاجتماعات واضح للعيان.

ومناقشة الجمعية العامة يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بشأن البند ١١ من جدول الأعمال "تقرير مجلس الأمن" تشهد على أهمية تبادل الآراء في هذا الصدد. ولم يشارك الوفد الفرنسي، لأسباب مبدئية، في تلك المناقشة، ولكننا لاحظنا بعناية فائقة الملاحظات التي أبديت. ونحن نشعر في الحقيقة أن الغرض من نظر الجمعية في تقرير المجلس هو إعطاء الدول الأعضاء - لا سيما الدول التي ليست أعضاء في المجلس - فرصة للتعبير عن آرائها في أنشطة المجلس، وإبراز العيوب المحتملة، وتقديم، مقترحات، حسب الاقتضاء، لتحسين العلاقات بين هذين الجهازين الرئيسيين.

وفي هذا السياق، نشعر أن من واجبنا أن نستمع ونفكر بالطريقة التي يمكن لمجلس الأمن من خلالها أن يتابع الأفكار التي يعرب عنها الذين يتصرف المجلس باسمهم بمقتضى المادة ٢٤ من الميثاق.

وهكذا، أوصينا في العام الماضي، بعد أن استمعنا إلى مناقشة الجمعية العامة لهذا البند، بالتركيز على تعزيز دور المناقشة العامة في عمل مجلس الأمن. وبدا لنا أن هذا هو الطريق الأكثر مباشرة وانفتاحا لتلبية الرغبة في الشفافية التي أعربت عنها الدول الأعضاء، ولا سيما المساهمة بقوات. وفي نفس الوقت، ليست لدينا أية أوهام إزاء إمكانية عكس اتجاه التركيز المفرط على المشاورات غير الرسمية في غضون فترة قصيرة. وفي أذهاننا الجهد الطويل الأجل اللازم للعمل ضد قوة عادات العمل في لجنة صغيرة، وهي عادات روتينية.

من الواضح أننا في أول بداية هذا المسعى. ولكن الدعم الواسع الذي أعرب عنه لهذه الفكرة أثناء مناقشة الجمعية العامة لتقرير المجلس، حافز لبذل المزيد في هذا الاتجاه في الشهور القادمة لنتمكن في العام القادم من تقديم سجل لعدد ونوعية الاجتماعات العامة ينال قدرا أكبر من الرضا.

ومن المؤكد أننا نتفق على أن بدء المناقشة العامة، لا سيما المناقشة التوجيهية، لا يعالج موضوع العلاقة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات معالجة وافية. والصيغة الحالية لاجتماعات المشاورات تأتي نتيجة حل وسط تبلور في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ونجد فيها دليلا على الإبداع والروح العملية لشركائنا من المملكة المتحدة الذين أسهموا إسهاما كبيرا في إنهاء المفاوضات بنجاح، وهي مفاوضات لم تكن سهلة.

والترتيب المعمول به الآن ينص على نوعين من الاجتماعات. فمن جهة، هناك اجتماعات عادية تعقدها الأمانة العامة وتنفرد بترأسها، ويدعى إليها أعضاء مجلس الأمن. وتستهدف هذه الاجتماعات إتاحة الاتصالات بين الممثلين الخاصين للأمين العام وقادة القوات للنظر في المسائل العملية التي تنشأ في عمليات معينة. ومن جهة أخرى، هناك اجتماعات يشترك في رئاستها رئيس مجلس الأمن للشهر المعني وممثل الأمين العام. وتستهدف هذه الاجتماعات تيسير تبادل المعلومات والآراء قبل اتخاذ قرارات تؤثر على ولاية عملية قائمة من عمليات حفظ السلام، أو في حالات الأحداث غير المتوقعة التي قد تتطلب أن يتخذ المجلس إجراء يتصل بعملية ما.

وينبغي للروح البناءة والواقعية نفسها أن تسود اليوم. وبعد اجتماع اليوم سيكون الأمر متروكا لمجلس

الأمن، وعلى وجه أكثر تحديدا لفريقه العامل المعني بالإجراءات لتحليل الملاحظات بشأن الصيغة الحالية لاجتماعات المساهمين بقوات. وبعد ذلك، ومع أخذ العيوب والثغرات التي سيجري تحديدها بعين الاعتبار، سيكون من المناسب، دون أي تصورات مسبقة، تحديد أي هذه العيوب أو الثغرات نتج عن نقص الخبرة وأيها نتج عن مشاكل عملية في الاعداد للاجتماعات، وما الذي يمكن أن يعزى إلى مشاكل نظرية في النظام. والواقع أن كل عيب لن يحتاج، بطريقة آلية، إلى إصلاح مؤسسي.

من جهة أخرى، من المحتمل جدا أن مجلس الأمن سيتوخى اعتماد وثيقة قد تدخل تغييرات معينة في الترتيبات المعمول بها الآن إذا ثبت أن هذا ضروريا لتبادل أفضل للمعلومات والآراء. ومن المنطقي، أن هذه الوثيقة، إذا صدرت، يجب أن تكون في صيغة بيان رئاسي. ففي الواقع، هذه هي الطريقة التي يتخذ فيها مجلس الأمن في العادة موقفا بشأن ممارساته الإجرائية.

ومن السابق لأوانه أن نفترض في هذه المرحلة ما الذي يمكن أن تحويه تلك الوثيقة. بيد أن الوفد الفرنسي يود، تيسيرا للمناقشة في المستقبل، أن يُذكر بمبادئ معينة، يكرس نفسه لها، فيما يتصل بمسألة المشاورات مع المساهمين بقوات.

أولا، إن من الأهمية بمكان لنا أن تحافظ الأمانة العامة على الصلاحيات الخاصة بها في أية ممارسة تتصل بإدارة عمليات حفظ السلام. ولم تكن أبدا من ممارسات مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولية إدارة العمليات. فالمجلس يحدد الولايات، ويقوم الأمم المتحدة بإشراك القوات. ولذا فإن من المهم في رأينا أن يرتبط الأمين العام، في جميع الظروف، برئاسة الاجتماعات التي تهمه بدرجة كبيرة.

وقد يبدو لنا أنه ليس من التوقيت المناسب جعل الدول المساهمة بقوات فئة مجردة من الدول الأعضاء، والتي يكون لها بالنسبة لجميع العمليات، حق الاشتراك في قرارات مجلس الأمن بينما لا تتمتع الدول الأخرى الأعضاء بذلك الحق. وان نتيجة هذا الشاغل المتعلق بالامتثال للميثاق، هي أن اجراءات المشاورات ينبغي تقريرها على أساس كل عملية على حدة. واذا كان لنا أن نستهدف إنشاء هيكل يشمل من الناحية النظرية جميع عمليات حفظ السلام فإننا سنواجه مشكلة تحديد من سيشارك فيها لأن المساهمين يختلفون من مسرح لآخر من مسارح العمليات. وإن وجود هذا الهيكل يعني أن بعض الدول تشكل على نحو قاطع فئة جديدة من الأعضاء، فئة المساهمة بقوات، سواء أكانت موجودة فعلا في الميدان أم لا. وبالمثل، فإننا لا نرغب في قبول فكرة المساهمين المحتملين في عملية ما، لأن أية دولة عضو، هي من حيث المبدأ، مساهم محتمل. وعليه، فإن فكرة المشاورات، التي تعقد قبل اعتماد ولاية القوة، أي بعبارة أخرى في الوقت الذي لا تكون فيه القوة موجودة بعد، لا تبدو لنا واقعية، إلا اذا كان ما نريده هو إنشاء فئة جديدة من أعضاء المنظمة، والتي قد تبدو، وأكرر، غير عادلة وتعسفية.

وبقدر ما نؤيد تعزيز تدفق المعلومات فيما بين الشركاء في عمليات حفظ السلام - أي أعضاء المجلس، والدول المساهمة بقوات، والأمانة العامة - فإننا نشك على حد سواء في الفوائد التي قد تتأتى من تحويل جلسات التشاور وتبادل المعلومات الى شكل من أشكال جلسات مجلس الأمن. ولدينا تحفظات أولية فيما يتعلق بفكرة اللجوء الى المادة ٢٩ من الميثاق، التي تبيح للمجلس إنشاء الأجهزة الفرعية اللازمة لأداء مهامه.

وبالتالي، فإننا نوصي بالإبقاء على التمايز الواضح بين مناقشات ذات نكهة سياسية، يتمكن فيها جميع أعضاء المنظمة من التعبير عن آرائهم، ينبغي وفقا لذلك أن تعقد، في إطار الجلسات العامة لمجلس الأمن، بموجب المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق، وبين الحوار الذي يكتسي طابعا عمليا أكبر وأكثر تقنية والذي ينبغي أن يجري بين الأمانة العامة والدول المساهمة بقوات وأعضاء مجلس الأمن. ونعتقد أن هذه الجلسات الأخيرة هي أكثر توجها نحو المعلومات وان المعلومات ينبغي أن تكون غنية، ومتبادلة، ومعدة إعدادا جيدا ومستخدمة استخداما جيدا من جانب مجلس الأمن، كما هو متوخى في البيان الرئاسي المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وفي هذا المضمار، هناك دون شك مجال لإحراز التقدم في العمل الأولي الذي يتعين إنجازه لجعل هذه المشاورات فعالة قدر الإمكان. ويشعر وفد فرنسا، في هذه المرحلة من

تفكيرنا المشترك، أن بالإمكان أن نستخدم على نحو أفضل الإطار الذي وفرته جلسات المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. ولسنا على اقتناع بأن هذا الإطار، كما نعرفه، غير كاف ويجب تغييره اذا كان لنا أن نعمل على تحسين الأمر.

السيد كن هواسان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): من المفيد جدا أن يجتمع هنا اليوم أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات لتبادل وجهات النظر بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومسألة المشاورات المنتظمة بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، وأن من المفيد أن يتم ذلك على أساس منتظم.

ووفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، فإن المجلس هو جهاز الأمم المتحدة الذي يضطلع بمسؤولية أولى في حفظ السلم والأمن الدوليين. ومما لا شك فيه، أن قرارات مجلس الأمن وعملية اتخاذ القرار في المجلس ينبغي أن تعكس إرادة ورغبة العضوية العامة. فمع توسيع وتعميق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في السنوات الأخيرة، فإن الأمم المتحدة تحتاج الى دعم في حينه من جانب الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، فإن الاقتراحات التي قدمتها البلدان المساهمة بقوات، والمساهمات التي بذلتها بأقصى ما لديها من قدرات، قد مكنت الأمم المتحدة من نشر مختلف عمليات حفظ السلام وتنفيذها بأسرع وقت ممكن. وإننا نعرب عن تقديرنا لجهود وإسهامات البلدان المساهمة بقوات.

وان تنظيم عمليات حفظ السلام هو إحدى الوسائل التي تستخدمها الأمم المتحدة لتخفيف حدة الصراعات وحسمها وتهيئة ظروف للتسوية السلمية للمنازعات. وانه فقط من خلال التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن انتهاج مبادئ فعالة مثل الحصول على موافقة مسبقة من البلدان المعنية، والحياد الصارم وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس، يمكن لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تسير على الطريق الصحيح. وبالاضافة الى ذلك، فإن عمليات حفظ السلام ينبغي الاضطلاع بها في حدود الامكانيات المتاحة.

وبغية تحسين أساليب العمل، بدأ المجلس في السنوات الأخيرة إجراء مشاورات وتبادل لوجهات النظر على أساس منتظم مع البلدان المساهمة بقوات بشأن مختلف المراحل الهامة لعمليات حفظ السلام، مثل تقرير ولاياتها وتحديدها وتمديدها، وإنهاء بعثاتها، وذلك بهدف الدراسة المشتركة لعمليات حفظ السلام، وحسم مشكلاتها. وهذا النهج لا يفضي فقط الى تعزيز الشفافية في أعمال المجلس، بل يفضي أيضا الى تعزيز الاتصال المتبادل والتفاهم. ويمكن المجلس أيضا من الاستماع الى آراء ومطالب العديد من البلدان المساهمة بقوات في التوقيت المناسب وذلك كي تتخذ القرارات الملائمة والمعقولة أثناء المداولات.

وان الغرض من تلخيص التجربة إنما هو الاستفادة من الماضي كدليل للمستقبل. وان المشكلات التي تواجهها الأمم المتحدة في ميدان عمليات حفظ السلام تقتضي من الدول الأعضاء في المجلس والبلدان المساهمة بقوات أن تبحث سويا عن حل لها. واننا نفهم رغبة البلدان المساهمة بقوات في تسريع تحسين طرائق عمل المجلس. وسندرس بتأن الاقتراحات التي قدمتها. ويحدونا الأمل أن يكون بإمكان مجلس الأمن تعزيز فعاليته، وفي الوقت نفسه، تحسين طرائق عمله وزيادة شفافيتها وذلك كي يفي على نحو أفضل بالمهام السامية التي أناطها به الميثاق.

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد شاركت ألمانيا بدور نشط في المناقشات التي سبقت هذا الاجتماع تحت الرئاسة القديرة والدينامية للأرجنتين وبمساهمات مفيدة جدا من نيوزيلندا. ونحن نؤيد تمام التأييد البيان الذي أدلى به السفير كارديناس والذي لخص فيه نتيجة هذه المحادثات. وقبل التعليق بإيجاز على بعض المسائل، اسمحوا لي أن أغتنم الفرصة لأشكر السفير كارديناس وفريقه، وكذلك السفير كيتينغ، ليس فقط على اسهامهما الكبير في المجال قيد النظر اليوم بل أيضا، وبالنسبة للسفير كارديناس - وإن لم يكن للمرة الأخيرة - على الدور الناشط جدا الذي اضطلعت به الأرجنتين في العديد من المسائل المعروضة على المجلس خلال العامين الماضيين.

لقد أعرب بلدي في العديد من المناسبات عن تأييده لتحسين التنسيق بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، مؤكدا بصفة خاصة على أهمية تحسين تدفق المعلومات في الاتجاهين، باعتبار ذلك

عنصرا أساسيا في زيادة الشفافية في أنشطة المجلس.

إن التحسينات في هذا الميدان لا تخدم المصالح المشروعة للبلدان المساهمة بقوات وحدها، بل إننا نرى أن جوهر المسألة يفوق ذلك بكثير. ذلك أن تحسين آلية التشاور حيوي أيضا بالنسبة لفعالية أعمال مجلس الأمن. فالقرارات والولايات لا يمكن أن تنفذ تنفيذا فعالا، ولا يمكن الاضطلاع بعمليات حفظ السلام على نحو مرض إذا كان القائمون على تنفيذ الولاية في الميدان يفتقرون إلى المعلومات، أو لم يكن بإمكانهم إسماع صوتهم. والدروس المستفادة - في الصومال مثلا، ناهيك عن الحالات الأخيرة، تبين بوضوح الآثار الضارة والبعيدة المدى التي قد تترتب على عدم وجود تشاور ليس فقط بالنسبة لعملية بعينها بل أيضا بالنسبة للصورة العامة لعمليات حفظ السلام ككل.

والآلية المحددة في البيان الرئاسي المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، والتي نفذت فيما بعد، كانت دون شك بداية طيبة لنهج أكثر تنظيما. ومع ذلك، فقد ثبت أنها غير كافية.

فالبلدان المساهمة بقوات تحتاج إلى معلومات عن العمليات الجارية. وفي هذا الصدد، نرى أن الاجتماعات التي شارك في رئاستها رئيس مجلس الأمن والأمانة العامة كان لها بالتأكيد أثر إيجابي. وجميع الجالسين حول هذه الحلقة، على ما أعتقد، ممتنون لذلك. ولكن ما تهتم به حقا البلدان المساهمة بقوات هو أن يكون هناك أثر سياسي أكبر على القرارات التي يتخذها مجلس الأمن. والشعور السائد هو أن هذا الهدف لم يتحقق بعد. ونتيجة لذلك، فإن اهتمام البلدان المساهمة بقوات بالآلية القائمة تضاءل بعض الشيء على مر الشهور الماضية.

لهذا، ينبغي لنا جميعا أن نتفق على أن تحسين آلية التشاور ضروري، وبالذات عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات بشأن تمديد الولايات أو تعديلها أو إنهائها.

وفي هذا السياق، نرحب بفكرة تعيين رئيس من بين أعضاء مجلس الأمن لفترة عام واحد بغية توفير مزيد من الاستمرارية في العلاقة مع البلدان المساهمة بقوات. بل يمكن للمرء، إذا اقتضى الأمر، أن يفكر حتى في تعيين رئيس لكل عملية أو مجموعة من العمليات.

ولا أعتزم أن أكرر كل القضايا الرئيسية الواردة في البيان الذي أدلت به الأرجنتين. وأؤكد أن ألمانيا تؤيد المقترحات التي ذكرها السفير كارديناس لأننا نرى أنها منصفة وعملية وواقعية؛ وليس فيها طلب يتعدى بشكل لا مبرر لها على امتيازات مجلس الأمن.

واسمحوا لي إذن أن أختتم كلمتي بمناشدة جميع الأطراف المعنية أن تنظر إلى تلك المقترحات بذهن منفتح، وبدرجة المرونة المطلوب توخيها دائما بشأن المسائل الهامة. لقد اجتمعنا اليوم معا لكي نبث حياة جديدة في كامل فكرة تحسين التنسيق بين مصالح مجلس الأمن ومصالح البلدان المساهمة بقوات.

ومع ذلك، لا يجوز لنا أن ننظر إلى المسائل على أنها تعني أن مجموعة من الدول الأعضاء تقدم تنازلات لمجموعة أخرى. بل ينبغي أن ننظر إليها بالأحرى على أساس مصلحتنا المشتركة في جعل مجلس الأمن أكثر فعالية بغية زيادة تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

السيد روفنسكي (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من بين التعهدات التي قطعتها الجمهورية التشيكية على نفسها عندما قامت بحملتها للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن قبل أكثر من عامين، أنها إذا انتخبت ستشجع بنشاط على مزيد من الشفافية في أساليب عمل المجلس. وقد وفينا بذلك العهد.

ونحن نشارك في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، حيث نعمل بنشاط مع البلدان التي تماثلنا في التفكير على دعم الحملة الرامية إلى تعزيز الشفافية في أساليب عمل المجلس. ومن نفس المنطلق، أيدنا في العام الماضي مبادرة الأرجنتين ونيوزيلندا التي أدت إلى إنشاء آلية للتشاور بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. وهذه الآلية ما فتئت تعمل منذ عام أو ما يقرب من العام، وهذا في رأينا وقت كاف لاستخلاص بعض النتائج الأولى.

ونعتقد أن هذه المشاورات غلب عليها حتى الآن الطابع الرسمي. فهي تبدو كإحاطات إعلامية للبلدان المساهمة بقوات غير الأعضاء في المجلس، أكثر مما تبدو كمشاورات بمعنى الكلمة. وما تفتقر إليه حتى الآن هو الحوار الحقيقي.

والواقع أن الآراء والتوصيات التي تعرب عنها البلدان المساهمة بقوات في المشاورات ليس لها أثر يذكر على عملية صنع القرار داخل مجلس الأمن. وحقيقة الأمر أن النتائج النهائية لهذه المشاورات تذكرنا أحيانا بقصة شعبية يظل فيها الذئب يتغذى بينما تبقى العنزة سليمة.

وقد ذكرنا في بياننا في اللجنة الرابعة، ضمن جملة أمور، أن البلدان المساهمة بقوات أصبحت اليوم تحت رحمة أعضاء مجلس الأمن. ويحدونا الأمل في أن ينظر أعضاء مجلس الأمن إلى هذه المشاورات التي يجرونها مع البلدان المساهمة بقوات، لا على أنها مجرد مهمة روتينية ثقيلة بل على أنها مصدر للحكمة ومدخل هام في صياغة ولايات عمليات حفظ السلام وكذلك إنهائها وتعديلها. ويجب ألا ننسى أن أعضاء مجلس الأمن ليست لديهم دائما قوات في عملية ما من عمليات حفظ السلام، وفي حين يضطلعون بالمسؤولية السياسية النهائية عن صياغة الولايات فإن التجربة العملية الآتية من الميدان قد لا تصلهم دائما. والمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات تتيح لهم فرصة ممتازة للحصول على هذه المعلومات من مصدرها المباشر. وبالتالي فمما يثير الدهشة ويبعث على خيبة الأمل إلى حد ما أن بعض أعضاء مجلس الأمن، في عدد من الحالات، لا يكلفون خاطرهم حتى بحضور هذه المشاورات.

وبعد كل هذا النقد، اسمحوا لي أن أنهي بياني بملاحظة ايجابية. إن آلية التشاور بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة تمثل، دون شك، خطوة في الاتجاه الصحيح والواقع أن معظم وفود البلدان، المساهمة وغير المساهمة بقوات، تعترف بهذه الحقيقة.

ومع ذلك، تقتضي الضرورة مواصلة تحسين وصقل آلية التشاور، حتى تكون أقل اتساما بالطابع الرسمي وأكثر فعالية في ضمان الاتصال وتبادل الآراء على نحو أوثق بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات.

ونعتقد أن الاقتراح المقدم من الأرجنتين والذي يحظى بتأييدنا القوي يحقق هذا الغرض. ونشكر السفير كارديناس والسفير كيتينغ على هذه المبادرة الهامة التي جاءت في أوانها.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يولي وفد بوتسوانا أهمية كبرى لمسألة الشفافية في أعمال مجلس الأمن. ولهذا نرحب بالإجراءات المقررة في العام الماضي التي تنص على إجراء مشاورات منتظمة بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كتطور ذي مغزى في العملية الرامية إلى تحقيق تلك الشفافية. وإن مشاركة البلدان المساهمة بقوات في تبادل وجهات النظر المتصلة بأية عملية لحفظ السلام قد زادت من أعمال المجلس وجعلته أكثر استجابة وأكثر مساءلة بالنسبة لاهتمامات البلدان المساهمة بقوات. هذه الآلية التشاورية قد أسهمت اسهاما ملموسا في العلاقات المحسنة بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات، وستؤدي، على ما نأمل فيه، إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في عمليات حفظ السلام.

إن المسائل المثارة في اقتراح الأرجنتين وثلاث وثلاثين دولة أخرى - ندين لها بالامتنان - ليست جديدة تماما. فقد ناقشها المجلس في مناسبات سابقة. وللأسف، لا يزال بعض أعضاء المجلس يعارضون الاقتراح بإنشاء جهاز مساعد تابع لمجلس الأمن للقيام بالإجراءات المنصوص عليها في البيان الرئاسي للمجلس المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ولا يساورنا أي شك بشأن فائدة الآلية الموجودة للمشاورات بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الحقيقة، لقد أتاحت للبلدان المساهمة بقوات الفرصة لطرح وجهات نظرها فيما يتعلق بالقرارات التي قد يكون لها أثر على قواتها. ولكننا لا نعتقد أن هذه الآلية تعتبر تطبيقا لروح المادة ٤٤ من الميثاق.

إن المادة ٤٤ تنص على مشاركة البلدان المساهمة بقوات

"في القرارات التي يصدرها مجلس الأمن فيما يختص باستخدام وحدات من قوات هذا العضو المسلحة".

ومع ذلك، فإن الآلية القائمة لا تتيح الفرصة الكاملة للبلدان المساهمة بقوات لـ "أن تشارك في القرارات التي يصدرها مجلس الأمن"، كما تنبأت بذلك المادة ٤٤. ونعتقد إن إنشاء آلية رسمية إضافية مثل تلك المقترحة من جانب أربع وثلاثين من الدول المشاركة في التوقيع، من شأنه أن يعزز مستوى مشاركة البلدان المساهمة بقوات في قرارات المجلس، وعلى وجه الخصوص لأن رئيس الآلية سيُطلب منه تقديم تقارير مكتوبة إلى المجلس بشأن الآراء التي أعرب عنها المشاركون في كل جلسة، كما كانت الممارسة فيما يتعلق بالهيئات الفرعية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

وإن المشاركين في تقديم هذه المبادرة لا يعتزمون اغتصاب السلطات التي يمنحها الميثاق لمجلس الأمن في مسائل تتصل بصيانة السلم والأمن الدوليين. وإن الاقتراح بإنشاء آلية رسمية لا يستهدف سوى تحسين الطابع التمثيلي لعملية صنع القرار في مجلس الأمن. وإن الاهتمام الذي أبدته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأعمال مجلس الأمن في السنوات الأخيرة يجب أن يُنظر إليه بوصفه تطورا إيجابيا. وإن مجلس الأمن يستمد سلطته وشرعيته من مجموع الأعضاء في الأمم المتحدة الذين ليسوا أعضاء في مجلس الأمن. ونعتقد أنه من المنصف تماما أن يسهموا في أعمال المجلس إذا كان له أن يتصرف بفعالية بالنيابة عنهم وفقا للمادة ٢٤ (١) من الميثاق.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا المخلص للممثل الدائم لنيوزيلندا، السفير كولين كيتنغ، والممثل الدائم للأرجنتين، السفير إيميليو كارديناس، اللذين كانا المحركين والعاملين وراء الأفكار والمبادرات التي نناقشها اليوم.

لقد أوضح الوفد الإيطالي من البداية اهتمامه القوي بالمشاركة في المناقشة فيما بين أربعة وثلاثين بلدا مساهما بقوات تنتمي إلى مختلف المجموعات الإقليمية.

فقد كنت من بين الذين تشرفوا بالمشاركة في التوقيع على رسالة موجهة إليكم، سيدي الرئيس، في ١١ كانون الأول/ديسمبر، مقترحين إجراء مناقشة اليوم، لأننا نعتقد أنها تتفق بالكامل مع مداولات المجلس السابقة، ولا سيما البيان الرئاسي المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الذي كان مؤشرا على وجود إجراءات محسنة للمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. واليوم، نحن على استعداد لأن نقوم بمزيد من التحرك.

وبالتأكيد، أجريت تحسينات، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالدعوة إلى تنظيم اجتماعات منتظمة مع البلدان المساهمة بقوات يرأسها على نحو مشترك رئيس مجلس الأمن وممثل الأمين العام. وهذه الاجتماعات يعلن عنها على النحو الواجب في جدول الأعمال الشهري للمجلس. إنها اجتماعات للمشاورات لا لمجرد أغراض إعلامية. وتعقد قبل مداولات مجلس الأمن وليس خلالها، أو بعدها بشأن أي عملية معينة لحفظ السلام. وإن مشاركة البلدان المساهمة بقوات غير الأعضاء في المجلس قد كانت في رأينا، حتى الآن، على مستوى مرض، وهي اجتماعات تزداد نجاحا بانتشار الشعور بأنها يمكن أن تكون مكانا مناسبا ومفيدا جدا للبلدان المساهمة بقوات لأن تعرب عن تساؤلاتها وشواغلها وتوقعاتها المشروعة.

ولزيادة تحسينها، نقترح أن تعقد في هامش زمني معقول قبل قرارات المجلس بغية إعطاء وفود البلدان المساهمة بقوات وقتا أطول للتشاور مع عواصمها وجميع السلطات المعنية، مدنية كانت أم عسكرية على حد سواء. وعلاوة على ذلك، لا يبدو توفير الوثائق دائما سريعا وشاملا. ويمكن أن يجرى تحسين أيضا في هذا الميدان.

وتؤيد ايطاليا تأييدا كاملا بيان الممثل الدائم للأرجنتين الذي تستحق اقتراحاته ومقترحاته أقصى اهتمام من جانب المجلس وينبغي أن يعمل بها. ويتصل الاقتراح الرئيسي بإنشاء آلية هيكلية تؤكد ليس تدفقا مستمرا للمعلومات بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات فحسب ولكن التشاور بشأن مسائل جوهرية أيضا. ويتوافق هذا مع التوقعات بالاستخدام الكامل للإمكانيات التي يتيحها الميثاق - التوقعات التي تعبر عنها ايطاليا منذ بعض الوقت، سواء في الجمعية

العامة أو في مجلس الأمن، منذ المناقشة العامة خلال دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين.

وبالتأكيد، أحرز تقدم ملموس في أعقاب التجربة المريرة في الصومال. ولكن حقيقة أننا لا نعيش في عالم كامل يثبتها القلق الذي يتشاطره الجميع، أن المصاعب المالية الحالية للأمم المتحدة ستؤدي إلى تدابير ستؤثر على نحو خطير على موارد وقدرة إدارة عمليات حفظ السلام. وسيكون لتدابير التقشف هذه أيضا أثر سلبي على العلاقة بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وستعوق على نحو خطير أنشطة التخطيط والإدارة اليومية لعمليات حفظ السلام.

ولو تم، على سبيل المثال، تقليص الجهازين الحيويين لإدارة عمليات حفظ السلام، مكتب التخطيط والدعم ومركز الأحوال، كيف تمكن المحافظة على الحوار بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة على مستوى مرض؟ يقول البعض إن هذه مشكلة تهم الأمانة العامة ولا تهم مجلس الأمن. إن من الحقيقي بالتأكيد أن مجلس الأمن يجب أن يعمل في الجو السياسي لصنع القرار وألا يشارك في الإدارة الكبيرة أو الصغيرة، ولكن من الواضح أنه إذا ضعفت قدرة الأمانة العامة على التفاعل مع البلدان المساهمة بقوات فسيكون من اللازم التعويض عن ذلك بإجراء التشاور الأوسع بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات.

وإن القيام باستجابة ملموسة إلى المشكلة السابق ذكرها لهذا السبب ضروري في الوقت الحاضر كما سيكون في المستقبل، لضمان نجاح عمليات حفظ السلام. وفي النهاية، لا يمكن أن يضمن المشاركة الكافية وسلسلة فعالة من القيادة والتحكم قادرة على تحويل القادة في الميدان بالسلطة سوى صوت مباشر وحقيقي في عملية صنع القرار من جانب البلدان التي تساهم بقوات أو بموارد.

وينبغي ألا تقتصر آلية المشاورات على استثمار المناخ السياسي بل تتسع لتشمل المناخ العسكري أيضا. ولذا ينبغي أن نبحث فكرة إنعاش لجنة أركان الحرب بما يقضي بأن تدرج فيها البلدان المساهمة بقوات في كل عملية. ولا يمكننا أن نكسب الرأي العام إلا من خلال المشاركة والشفافية، فدعمه ضروري في مواجهة عبء حفظ السلام من حيث التمويل والأفراد.

ولدى أمر أخير. فالاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة لهذه المشكلة إنعكاس مباشر لقدرتها على زيادة الديمقراطية والشفافية في المنظمة. ولذا تأتي مبادرة اليوم ملائمة تماما للطريق الأوسع نحو الإصلاح؛ وأفكار بلدي ومقترحاته في هذا الصدد معروفة للجميع.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نحن نرى أن نظر المجلس اليوم في بند وحيد من جدول الأعمال - وهو "خطة للسلام: حفظ السلام" يأتي ملائما وفي الوقت المناسب. فقد زادت أهمية هذه القضية كثيرا في هذا المنعطف الحساس من التاريخ، ولا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة حيث يتزايد الطلب من ناحية على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتواجه الأمم المتحدة، من ناحية أخرى، أزمة مالية حادة. وفي ضوء هذا الواقع الجديد يتحتم على الدول الأعضاء أن تناقش هذا البند بالذات لأنه يتعلق بقضية نعقد عليها جميعا أهمية كبيرة وهي: تحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

وفي ظل هذه الخلفية يود الوفد الاندونيسي أن يؤيد البيان الذي أدلى به السفير كارديناس ممثل الأرجنتين، نيابة عن مجموعة الدول الأعضاء المهتمة باستكشاف إمكانية إنشاء آليات مناسبة لتعزيز العلاقة المثمرة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. ومن الأهمية بمكان قيام اتصال سليم بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بالقوات. ولئن كان وفد اندونيسيا يسلم بالتحسينات التي طرأت بالفعل في هذا الصدد، فإننا نعتبر أن بالإمكان إحراز مزيد من التقدم نحو زيادة تعزيز الشفافية في أعمال مجلس الأمن. ونحن نرى أن تعزيز الشفافية في عملية اتخاذ القرارات في المجلس ذات أهمية قصوى، وخاصة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام التي تنطوي على مصالح الدول المساهمة.

ويرى وفدي أن هذه الشفافية والمشاورات من شأنهما دعم المشاركة الفعالة للبلدان المساهمة بقوات، الأمر الذي يولد في النهاية تقبلا ودعما على نطاق أوسع لمساعي حفظ السلام التي ينظمها مجلس الأمن بينما يزيد من مصداقية أنشطته وشرعيتها.

وفيما يتعلق بالمشاورات يود وفدي التأكيد على ضرورة إجرائها قبل أن يتخذ مجلس الأمن أي قرارات حتى تتاح فرصة كافية أمام المجلس والبلدان المساهمة بقوات لإجراء مناقشات شاملة ومتعمقة، وخاصة بالنظر الى أن عمليات حفظ السلام تتعامل حاليا مع نوع جديد من المنازعات أكثر تعقيدا مما يجعلها أكثر كلفة وتنطوي على قدر كبير من المخاطر الجسيمة. ومن شأن هذه المشاورات أن تتيح للمجلس الوقت الكافي لاتخاذ القرارات الملائمة لتوسيع أو تعديل أو إنهاء ولاية أي عملية من عمليات حفظ السلام. كما أن هذا الإجراء يجعل المجلس على دراية بالآراء والشواغل المشروعة للبلدان المساهمة بقوات، من غير أعضاء المجلس.

ومن ناحية أخرى تتيح المشاورات للبلدان المساهمة بقوات فهما كاملا لنطاق وحجم هذه العمليات وطابعها وخصائصها، بما في ذلك ما تنطوي عليه من مخاطر محتملة. ثم إن من المحتم أن تكون هذه المشاورات موضوعية الطابع وعملية المنهج، وبذا تعكس قيام حوار أوثق بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، مما يكفل بدوره تنفيذها أو تحسين آفاق تنفيذها. وفي هذا السياق، فإن لدور الأمانة العامة باعتبارها المصدر الواسع الاضطلاع لتوفير المعلومات التفصيلية والرقيقة والمناسبة في حينها، أهمية فائقة. ولذا نؤيد تأييدا تاما فكرة تقديم الأمانة العامة لهذه المساعدة.

وفي ضوء ما سبق، يرى وفدي إمكانية تيسير أعمال المجلس بقدر كبير اذا أولي اعتبار جاد للعناصر الواردة في بيان سفير الأرجنتين. ويود وفدي بوجه خاص أن يشدد على أهمية النظر في الاقتراح بإنشاء هيئة فرعية على النحو الوارد في المادة ٢٩ من الميثاق والذي ألمح إليها بيان الأرجنتين. ونحن نتطلع الى أن يتخذ المجلس إجراء ملائما في الوقت المناسب ووفدي على استعداد للمشاركة في المناقشات.

وأخيرا، يعتبر وفدي قرار مجلس الأمن في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بتحسين العملية التشاورية خطوة أولى نحو تحسين الاتصالات العامة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. ومن ثم نعتبر البيان الذي أدلت به الأرجنتين تطورا منطقيا وملائما نحو إنشاء آلية تشاورية تتيح للمجلس والبلدان المساهمة بقوات فرصة المشاركة في وسيلة مفيدة وبناءة لجميع الأطراف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أدلى الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

إن روسيا تولي اهتماما جادا لمسألة تحسين أساليب وإجراءات عمل مجلس الأمن. ومن الواجب التماس الحل لهذه المشكلة المعقدة في إطار نهج متطور ومدروس جيدا ويكون في المقام الأول لصالح حفظ وتعزيز الكفاءة والفعالية في أعمال مجلس الأمن. ونرى أن من المهم ألا تتعارض النهج المبتكرة التي هي ضرورية في هذا المجال مع مهام المجلس واختصاصاته بموجب الميثاق في صون السلم والأمن الدوليين.

وقد أيد الاتحاد الروسي مهمة مبادرة مجموعة كبيرة من البلدان، وفي مقدمتها الأرجنتين ونيوزيلندا، الرامية الى عقد جلسة رسمية لمجلس الأمن لمناقشة مسألة المشاورات بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويشارك الآن في هذه العمليات في شتى المناطق قرابة ٢ ٠٠٠ مواطن روسي وبذلك ندرك تماما ضرورة إنشاء هذه الآلية. وهذا الربط مهم بوجه خاص حين يكون للقوة دور أثناء تنفيذ أي عملية. وهذه مسألة بالغة الحساسية وأي رد فعل أو إجراء يتخذ من وراء ظهور المساهمين بقوات يكون محفوفا بعواقب خطيرة.

ونلاحظ بارتياح أن الكثير من التوصيات المتعلقة بهذه المشاورات والمقدمة في البيان الرئاسي لمجلس الأمن قبل عام تنفذ الآن بنجاح. فثمة اجتماعات تعقد بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة قبل اتخاذ القرارات بشأن تمديد أو إنهاء الولاية في أي عملية أو إدخال تعديلات هامة عليها. وقد تحسنت المعلومات المقدمة في تلك الاجتماعات. وفي الوقت نفسه، تبقى أوجه نقص كما في أي مكان آخر، تؤثر على فعالية تنفيذ العمليات ومن الواجب بطبيعة الحال التغلب على هذا النقص. ووسائل التحسين مبينة بوجه خاص في قرار الجمعية العامة ٣٠/٥٠ وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

وهذا أمر هام أيضا لأنه على الرغم من التقليل المحتمل في حجم عدة عمليات هامة ومنها العمليات في البوسنة ورواندا وهايتي، يظل عبء على المنظمة في هذا المجال كبيرا. ولهذا السبب لا نستطيع أن تسمح بإضعاف إمكانات المنظمة في حفظ السلام.

ونرى أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال نهج مرن وواقعي لتعزيز آلية المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. وقد يكون من الحكمة أن نرى كيفية عمل التحسينات المنتواة عند تنفيذها، ويمكن عندئذ اتخاذ تدابير إضافية على أساس هذا التحليل.

ونرى أن أهم ما في الأمر ليس إضفاء طابع رسمي على الاجتماعات كهدف في حد ذاته، بل أن نجعل من الممكن أن تؤخذ في الحسبان آراء كل المشتركين المحتملين في العملية المعينة. ومن الواضح أن مجموعة البلدان المساهمة بقوات تتراوح من عملية الى أخرى، وهذا في حد ذاته يثير تعقيدات عملية خطيرة بالنسبة لإضفاء الطابع المؤسسي على آلية المشاورات. ونحن نحبذ الاشراك في الوقت المناسب، لا للبلدان المساهمة بفرق من القوات فحسب، بل كذلك البلدان المساهمة بالمعدات والخدمات الأخرى، وذلك قبل أن يصدر مجلس الأمن قراراته بشأن أي عملية معينة لحفظ السلام، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بوزع عملية جديدة. ومن المفيد أن ندعو الممثلين الخاصين للأمين العام وقادة القوات الى اجتماعات معينة. وكل هذا وثيق الصلة بشكل خاص بالتحضير للعمليات الجديدة والمعقدة التي تنطوي على عناصر إنفاذ، وذلك لكي نكفل، ضمن جملة أمور، أن تحقق هذه العمليات التنفيذ الصحيح للولاية الصادرة عن مجلس الأمن. ومع ذلك فإنه في حالة التمديد الاعتيادي لولاية عملية معينة، قد يكون من المستطاع - بناء على اتفاق بين البلدان المعنية والأمانة العامة - الاستغناء عن إجراء مشاورات في كل مرة.

ومن المفيد أن نمكن من تعميم المعلومات المتعلقة بالموضوعات التي تناقش في المشاورات على الوفود الأخرى، وأهمها وفود البلدان الأكثر تأثرا بعملية معينة من عمليات حفظ السلام، حتى وإن لم تكن من البلدان المساهمة بالقوات.

وترحب روسيا بالأفكار والمبادرات البناءة لتعزيز فعالية الطريقة التي تعقد بها الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات. وعلينا أن نتذكر هنا أن آلية المشاورات صممت وانشئت بغية مساعدة مجلس الأمن على الاضطلاع بمهامه التي نص عليها الميثاق. ونرى أنه لا بد لعمل هذه الآلية أن يحتفظ بهذه السمة بالتحديد.

ويراودنا الأمل في أن تجعل نتائج مناقشة اليوم من المستطاع مواصلة تحقيق التقدم صوب دعم قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام وفقا للميثاق.

وأستأنف الآن وظيفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي هو ممثل اليابان. وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والالقاء ببيانه.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ هذا البيان الوجيز لوفد اليابان بأن أنضم الى البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين. وفضلا عن ذلك، أود أن أعرض عليكم بعض الملاحظات الإضافية لوفد بلدي حول نقاط عدة ذات أهمية خاصة بالنسبة لليابان.

أولا، أود أن أؤكد على أن من الأمور ذات الدلالة أن المجلس منخرط الآن بنفسه في عملية تحسين أساليب عمله. ومشكلة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن موضوع ظلت الجمعية العامة تناقشه لسنوات عدة من منطلق كيفية زيادة شفافية أعمال المجلس، ومن ثم تعزيز شرعيته. وقد اشترك وفد بلدي بنشاط في هذه المناقشات لأنه يعتبر أن لهذا الموضوع أهمية حقة بالنسبة لجميع أعضاء الأمم المتحدة. ومن الطبيعي أنه يجب التسليم بأن مجلس الأمن هو، في نهاية المطاف، سيد إجراءاته. ولهذا، تزداد أهمية كون مجلس الأمن منخرطا الآن بنفسه في هذه العملية وذلك في سياق العملية العامة لإصلاح مجلس الأمن وإصلاح الأمم المتحدة ككل.

وترى اليابان دائما أنه بالنسبة لعمليات حفظ السلام، فإن المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة في هذه العمليات أمر أساسي، وقد وضعت هذه الفكرة أخيرا موضع التنفيذ من خلال البيان

الرئاسي الصادر عن المجلس في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام الماضي. وفي حين أن اليابان رحبت بهذا الأمر، فإنها تواصل اعتقادها بأنه يجب بذل المزيد من الجهد للاستمرار في تحسين هذه العملية وتحسين آلية هذه المشاورات بعدة طرق.

أولا، أن البلدان المساهمة بقوات في العمليات الفعلية، سواء ساهمت بأفراد عسكريين أو غير عسكريين، أو بدعم مالي أو سوقي أو بالمساعدة في أية مجالات أخرى، هذه البلدان لها مصلحة مشروعة في أن تشكل جزءا من عملية صنع القرار المتعلقة بهذه الأمور في مجلس الأمن، وذلك من خلال هذه المشاورات. وستتضح أهمية اشراك هذه البلدان المساهمة بقوات في عملية صنع القرار عندما نعلم أن بعض الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ انتهاء الحرب الباردة كانت أكثر نجاحا من غيرها، وأنه في كل حالة سيكون على البلدان المساهمة بقوات في العمليات أن تتحمل جزءا من المسؤولية عن هذا النجاح أو الفشل.

ثانيا، إن التجارب التي مرت بها أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام مؤخرا في فترة ما بعد الحرب الباردة تراوحت بين عمليات شاملة ومتعددة الجوانب مثل عمليتي السلفادور وكمبوديا، وعمليات معقدة تشمل عناصر إنفاذ السلام مثل عمليتي الصومال ويوغوسلافيا السابقة، كما أن الأزمة في رواندا أكدت أيضا الحاجة الى تحسين قدرات الرد السريع. وإذا كان من المتوقع من الأطراف التي يحتمل أن تساهم أن تضطلع بهذه الأنواع المختلفة من المهام، فمن المؤكد أن المشاورات الكاملة ستكون لازمة لكي تتمكن البلدان المساهمة بقوات من أن تقيم الحالة، وتقرر ما إذا كانت ستقبل تحمل المسؤولية عن أي عمل معين.

وأخيرا وليس آخرا، تعتقد اليابان أن مثل هذه المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات أساسية حيث أنها تعطي قرارات مجلس الأمن أكبر قدر من المصداقية والقبول، مما يعزز فعالية أعمال المجلس وقابليتها للتنفيذ.

ولئن كانت اليابان لا تصر على إنشاء هيئة فرعية لهذا الغرض بموجب المادة ٢٩ من الميثاق، فإنها تعتقد أن زيادة إضفاء الصبغة المؤسسية على آلية المشاورات، على غرار ما ورد في بيان ممثل الأرجنتين، أمر مستحب للغاية. وتؤيد اليابان إضفاء هذا الطابع المؤسسي على العناصر والتدابير، على نحو ما اقترحه ممثل الأرجنتين في بيانه، في شكل قرار يصدر عن المجلس. ويمكن أن يشمل ذلك تدابير تتعلق بالإخطار المسبق الكافي والإعلام وتحديد آجال الفترات الدورية، والتقارير التي تقدم الى المجلس حول الآراء التي تعرب عنها البلدان المساهمة بقوات أثناء إجراء هذه المشاورات.

وتعلق اليابان أيضا أهمية كبيرة على الممارسة الحالية التي يشمل بموجبها مفهوم "البلدان المساهمة بقوات" بلدانا تسهم اسهامات متنوعة ذات طبيعة موضوعية، بما في ذلك المساهمة بقوات ولكن دون الاقتصار على هذا النوع من المساهمة. وفي هذا الصدد، تؤيد النظام الحالي الذي يدعو بموجبه مجلس الأمن الى عمليات المشاورات الدول الأعضاء التي تسهم في عمليات لحفظ السلام بطرق متنوعة غير القوات، مثل الدعم السوقي، والامداد بالمعدات، أو المساهمات المالية المحددة في الصندوق الاستئماني ذي الصلة. وفي حقيقة الأمر أن تجربة اليابان نفسها في ميدان عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة قد تنوعت تنوعا كبيرا، وتراوحت من الاسهام بقوات في سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وفي عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، والقرار الذي أصدرناه مؤخرا بإرسال أفراد الى قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، والى الاسهامات المالية الطوعية في عمليات أخرى كثيرة. وفي كل هذه الحالات، فإن اشتراك اليابان في عملية المشاورات بصفات مختلفة كان مفيدا للغاية حيث أنه مكننا من أن نحدد بشكل مباشر الطريقة التي يمكن لمساهمتنا في هذه العمليات أن تحقق بها أكبر الفائدة. والأمل الوطيد لوفد بلدي هو أن تدرج هذه الممارسة ضمن النقاط التي يجري ترسيخها في شكل قرار.

كما يود وفد بلدي أن يقترح بأنه يمكن للبلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام أن تقوم من جانبها بتحسين طرق مشاركتها في هذه المشاورات. فيمكنها على سبيل المثال أن تجري تبادلا مسبقا للآراء فيما بينها بغية إعداد أنفسها للمشاورات. غير أن هذا لن يتسنى إلا إذا أتيح لها وقت وكاف لدى إخطارها بموعد اجتماعات المشاورات المرتقبة.

إن اليابان واثقة من أن مجلس الأمن سيواصل بذل جهود بناءة للاستجابة للمصالح المشروعة للبلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، بغية تحسين فعالية عملية اتخاذها للقرارات وتحسين عملية تنفيذها لتلك القرارات.

وأود أن أختتم كلمتي الوجيزة تلك بالإعراب عن امتناني لوفد الأرجنتين لاتخاذه هذه المبادرة الهامة لعقد هذه الجلسة. وتتطلع اليابان إلى العمل عن كثب مع البلدان التي تشاركنا آراءنا وكذلك مع أعضاء المجلس في سبيل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في زيادة فعالية مجلس الأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل أوكرانيا. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعلن وفد أوكرانيا مشاركته الكاملة في تأييد الموقف الذي عرضه الممثل الدائم للأرجنتين السفير كارديناس. ونؤيد كل ما جاء في بيانه، الذي يعبر تعبيرا كاملا عن فهمنا لهذه القضية الهامة، قضية التعاون بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات.

لقد ناقشنا هذه المشكلة الحيوية قبل عام في جلسة رسمية لمجلس الأمن. ونتيجة لذلك، تم إنشاء آلية المشاورات غير الرسمية، وقد أثبت أداؤها جدواها، غير أنها تفتقر في الوقت نفسه إلى الفعالية. وفي رأينا، إن الممارسة الحالية ينبغي أن تؤدي إلى إيجاد آلية ذات طابع مؤسسي للمشاورات.

وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أشير إلى المادة ٤٤ من ميثاق الأمم المتحدة. فهي تحدد بجلاء مبدأ المشاورات بين مجموعتي الدول. وعلى الرغم من أن هذه المادة تتناول العمليات المضطلع بها وفقا للفصل السابع، فإن المبدأ الوارد في هذه المادة يتفق بالكامل مع روح ميثاق الأمم المتحدة وينبغي أن يفسر تفسيرا واسعا.

لقد بينت ممارسة المشاورات المعمول بها منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أنه بدلا من إجراء حوار بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، كان لدينا إما أحاديث تلقيها البلدان المساهمة بقوات أو اجتماعات إحاطة غير رسمية من جانب الأمانة العامة. ومما يؤسف له أن دور أعضاء مجلس الأمن اقتصر على مجرد التعبير عن الرأي السيادي لبلدانهم، ومستوى تمثيل أعضاء المجلس في هذه الجلسات غني عن البيان. وفي هذا السياق، نأمل في أن يؤدي إضفاء الطابع الرسمي على العلاقة بين الدول سالفة الذكر وفقا للمادة ٢٩ كما اقترحت الأرجنتين إلى الارتقاء التلقائي بمستوى هذه المشاورات.

ومن الضروري أيضا تحديد دور الأمانة العامة في هذا السياق. وتيسر الآلية التي ستنشأ وفقا للمادة ٢٩ حل هذه القضية الحساسة إلى حد ما. وفي هذه الحالة، ستقدم الأمانة العامة خدماتها إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، وستضطلع بدور مساند. وسوف تتاح في المقام الأول للبلدان المساهمة بقوات فرصة للتأثير على صياغة واعتماد القرارات المتصلة بعمليات حفظ السلام التي تشارك فيها.

وأخيرا، يرى وفد بلدنا أن إضفاء الشكل الرسمي على عملية المشاورات سيتيح فرصا معززة لتحسين عملية توفير المعلومات، فضلا عن تبادلها بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام. وفي ظل الظروف الحالية، لا تلقى المقترحات القيمة التي تقدمها وفود البلدان المساهمة بقوات أي تطبيق عملي؛ أو أننا على الأقل لا نعلم عنها شيئا. ويبدو من الغريب أيضا أن أفضل الأوراق المرجعية المتعلقة بعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة تعدها إدارة شؤون الإعلام وليس إدارة عمليات حفظ السلام. ومع وجود الآلية المؤسسية الجديدة يمكن أن تعد الأمانة العامة أيضا هذه الوثائق المفيدة بمزيد من التفصيل من أجل البلدان المساهمة بقوات.

ويرى وفد أوكرانيا أن تبادل الآراء الجاري اليوم سيساعد الدول الأعضاء في مجلس الأمن على اتخاذ قرار ملائم يستجيب لمصالح المجتمع الدولي ككل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل الجزائر. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لعمامره (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني غاية السرور أن أهنئكم، على الطريقة التي تتولون بها رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. وإنني مقتنع بأن المجلس، الذي انهمك في نشاط مكثف خلال الشهر الحالي، سيتمكن نتيجة لمداولاته الحالية تحت قيادتكم الماهرة من إيجاد سبل جديدة للعمل والتفاعل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وأود كذلك أن أشكر سلفكم السفير الخصيبي على ما أبداه من كفاءة في أدائه لواجباته كرئيس للمجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وأخيرا، أود أن أعرب هنا لأعضاء مجلس الأمن الذين تقترب فترة ولايتهم من نهايتها عن عميق تقديرنا لتواجدهم ولما أجروه من حوار معنا. ويتفق هذا الموقف الجدير بالثناء تماما مع هدف المناقشة التي نجريها اليوم بناء على مبادرة من عدد كبير من البلدان، من بينها الجزائر، والتي تطرح قضية تحسين الإجراءات والترتيبات من أجل تبادل المعلومات والمشاورات فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان التي تشارك بشكل أو آخر في عمليات حفظ السلام. وفي هذا السياق، أود أن أحيي بشكل خاص الدور الذي اضطلع به السفير كارديناس ممثل الأرجنتين، وأن أعلن مشاركتي في تأييد الآراء والاقتراحات الواردة في بيانه.

المسألة الهامة قيد النظر ليست مسألة جديدة. ولكنها اكتسبت مزيدا من الالحاح في ضوء الدروس المستفادة من التجارب المريرة ومن الحدود الضيقة لآليات التشاور القائمة. وفي لب المشاكل السياسية المطروحة نجد المشاكل المتعلقة بعملية صنع القرار في مجلس الأمن، وبتشجيع مساهمات الدول الأعضاء في البعثات المرسلة الى الميدان، وبالولايات الممنوحة للأمين العام لتخطيط وقيادة وتقييم عمليات حفظ السلام على نحو يلائم البيئة السياسية التي توزع فيها، بالاضافة الى مراعاة جميع العوامل الأخرى التي تؤثر على عملها.

ولئن كان من الصحيح أنه كثيرا ما يطلب من مجلس الأمن أن يستجيب بسرعة، وأن قرار إنشاء أي عملية يعتبر في حد ذاته في بعض الأحيان علامة سياسية واضحة على وجود الإرادة اللازمة للقيام بعمل جاد، فإن فاعلية مثل هذا التدخل من جانب المجلس كثيرا ما تكون متوقفة في نهاية المطاف على التزام الدول الأعضاء العام بأهداف وشروط الولاية المقررة للعملية المعينة.

ورد الفعل السريع والفعال من جانب الأمم المتحدة يعتمد في النهاية على إرادة الدول الأعضاء في أن تؤيد بالكامل عمليات حفظ السلام، بتقديم الأفراد وتوفير التسهيلات الأخرى. وستكون الدول الأعضاء أشد استعدادا لأن تفعل ذلك إذا ما سمح لها أن تضطلع بدور أهم في رسم الخطوط العامة لهذه العمليات، أعني بذلك أن تشارك في تحديد الأهداف العامة، ومتابعة الأنشطة المختلفة، وتقييم الأداء في تنفيذ ولايات واضحة تحظى بمساندة المجتمع الدولي في مجموعه.

لقد بذلت نيوزيلندا وجمهورية الأرجنتين جهودا في العام الماضي للحصول من مجلس الأمن على تعزيز للدور المسند الى الدول الأعضاء المساهمة في عمليات حفظ السلام، وذلك بإنشاء لجنة تابعة للمجلس لأغراض التشاور، استنادا الى المادة ٢٩ من الميثاق التي تسمح بإنشاء أجهزة فرعية. وقد اجتمعت مقاومة التغيير في أداء مجلس الأمن مع بعض المخاوف التي يتعذر تفسيرها، فأدى ذلك الى صدور البيان الرئاسي في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقد تجلى تنفيذه في تنظيم سلسلة متواضعة من الاجتماعات تعقد غالبا في قالب فني محض لتحسين تدفق المعلومات دون السماح مع ذلك للبلدان المساهمة بقوات والبلدان المهتمة الأخرى بالاشتراك على نحو فعال في الأعمال التي يقوم بها المجلس والأمانة العامة على سبيل الإدارة السياسية والعملية لعمليات حفظ السلام.

وما من شك في أن نجاح العمليات يعتمد على القدرات التنظيمية للأمانة العامة للأمم المتحدة، ولكن هذا النجاح يخضع أيضا قبل كل شيء للإرادة السياسية للدول الأعضاء في تحمل مسؤولياتها عن المحافظة على السلام. وهذه الإرادة لا يمكن تشجيعها إلا بتحسين الترتيبات التي تسمح بإجراء مشاورات

ذات مغزى وتبادلات واسعة للمعلومات مع البلدان المساهمة بقوات.

وإذا كان من المستصوب حقا أن تظل البلدان المساهمة بالأفراد في عمليات حفظ السلام أو المضطلعة بمسؤوليات أخرى في هذا الصدد، على اقتناع بوجود الحاجة الى الدعم الذي تقدمه وبفائدة هذا الدعم، فلا بد أن توجد طريقة تنظم بها على نحو منهجي ورسمي أقوى عملية أخذ وجهات نظرها ومقترحاتها في الحسبان. وقد يكون من الملائم تشكيل لجنة خاصة من البلدان المساهمة في كل عملية لحفظ السلام تقوم بها الأمم المتحدة، تكون مهمتها إعلام الأمين العام ومجلس الأمن رسميا بالحساسيات الوطنية التي تؤثر على المسائل ذات الطابع العملي، بل المسائل السياسية، فيما يتعلق بالبعثة. هذه اللجان يمكن إنشاؤها عند تحديد الولايات وعند تعيين المشاركين المحتملين وقبل اتخاذ قرار من مجلس الأمن حتى نضمن أن تلقى الخطة والاقتراحات التي يصوغها الأمين العام، وبصفة خاصة فيما يتعلق بسير العملية وقواعد الاشتباك، مساندة واسعة. والنظر في هذه المسائل مسبقا سيسمح لمجلس الأمن أن يتخذ قرارات بشأن الولايات وأن يكون متأكدا من أن البلدان التي يحتمل أن تشارك بقوات موافقة على العملية المنتواة وأنها قد ألزمت نفسها بها بناء على موافقة تامة على الخطوط التوجيهية والشروط الموضوعة لتسيير هذه العملية.

وبنفس هذه الروح فإن إنشاء إطار يتيح للبلدان المساهمة بقوات تبادل وجهات نظرها وتجاربها فيما يتعلق بالجوانب العملية المشتركة في عمليات مختلفة لحفظ السلام، سيكون أمرا نافعا ومفيدا، يكمل قطعا عمل لجنة الـ ٣٤ في الجمعية العامة.

ووفقا للمادة ٢٤ من الميثاق يعمل مجلس الأمن نائبا عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومن ثم تكتسب أعمال المجلس شرعية إضافية عندما تصدر نتيجة مشاورات موسعة تجرى بروح المشاركة وتستهدف تحقيق الكفاءة المثلى. ومن هذا المنطلق، فإن الممارسة غير الرسمية المتمثلة في تشكيل "مجموعات الأصدقاء" - التي أسارع الى القول بأن بعضها قد أدى عملا أكثر فائدة من العمل الذي أداه البعض الآخر في التجربة الأخيرة لمجلس الأمن - هي ممارسة يمكن أن تفيد سواء من حيث نفعها أو مصداقيتها. إذا ما كان هدف هذه المجموعات هو القيام بمتابعة دقيقة ومتعمقة لحالات يضطلع مجلس الأمن بمسؤوليات فيها، وكذلك إذا ما شكل أعضاء تلك المجموعات إطارا تمثيليا حقا ومنفتحا للاسهامات التي يرجح أن تساعد قرارات المجلس الرسمية.

وفي هذا السياق من الواضح أنه الى جانب نواة هامة من أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات، يمكن أن تضطلع البلدان الواقعة في المناطق المعنية والمنظمات الاقليمية المختصة بدور لا بديل له لصالح العمل الجماعي للأمم المتحدة. وبالمثل فإن تقارير الأمانة العامة التي يؤثر ما تتضمنه من المعلومات والخطوط التوجيهية على مداولات مجلس الأمن، وتتخذها البلدان المساهمة بقوات مرجعا لها، هي تقارير لها وظيفة أساسية. وبقدر ما تكون هذه التقارير تقارير تتناول الحالات بصورة مستفيضة وواضحة ومحايدة ستجد الدول المساهمة فيها تشجيعا لها على قبول الحلول المعقدة عندما تكون المشاكل معقدة، وسيمكنها بالتالي أن تبذل الجهود الضرورية.

والبيان الرئاسي الذي صدر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ فتح آفاقا للعمل المتضافر من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام عن طريق الترتيبات المتعلقة بتبادل المعلومات والآراء بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. وقد حان الوقت لكي تخطو الى مرحلة نوعية جديدة. وبذلك يفي المجلس باحتياجات الشفافية وتحقيق الديمقراطية في عمليات صنع القرار فيه، وهما أمران أساسيان في السعي الى تحقيق الكفاءة، وبذلك يمكن للمجلس أيضا أن يعزز سلطة قراراته ويوفر لعمليات حفظ السلام في الميدان أفضل الفرص الممكنة للنجاح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل مصر. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عواد (مصر): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على رئاستكم للمجلس وأن أعرب عن تقدير وفد مصر للدور الهام الذي تمارسونه من هذا الموقع الرفيع الذي تؤهلكم له دون شك قدراتكم الدبلوماسية الرفيعة. واسمحوا لي أن أتقدم من خلالكم بتقدير مماثل إلى سعادة المندوب الدائم لسلطنة عمان على الأداء الرفيع الذي أبداه لدى ترؤسه للمجلس في الشهر الماضي.

أود في البداية أن أعبّر عن تقدير وفد مصر لاستجابة مجلس الأمن السريعة للطلب الذي تقدمت به مجموعة الدول التي وقّع ممثلوها على خطاب دعوة المجلس للانعقاد (S/1995/1025) للنظر في سبل تدعيم وزيادة فعالية المشاورات بين مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام.

وقد كان لوفد مصر شرف المساهمة في تلك المبادرة التي أطلقتها وتبنتها الأرجنتين وشاركت فيها ست وثلاثون دولة تمثل مختلف المناطق الجغرافية ودرجات النمو الاقتصادي، وتشترك جميعها في الاهتمام بتعزيز دور الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وزيادة فعالية ذلك الدور، وهو هدف نثق بأنه يحظى بتأييد دولي واسع النطاق. ولذا لا بد وأن أتوجه بالشكر والتقدير لبعثة الأرجنتين وللسفير القدير كارديناس على تبني هذه المبادرة الجديدة. كما يسعد وفد مصر أن يعرب عن تضامنه الكامل مع ما جاء في البيان الذي ألقاه السفير كارديناس في هذا الشأن.

أود أن أشير أيضا إلى أن المبادرة الراهنة تستمد جذورها من الأساس الذي أرسيناه منذ أكثر من عام مضى بناء على مبادرة من الأرجنتين ونيوزيلندا، وأسفرت عن اعتماد المجلس للبيان الرئاسي (S/PRST/1994/63) الصادر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وقد قرر المجلس في ذلك البيان القواعد العامة التي تنظم إجراءات التشاور مع الدول المساهمة بقوات من خلال اجتماعات تشارك فيها الأمانة العامة أيضا، وتتم الدعوة إليها كلما أقدم المجلس على إجراء تغيير جوهري أو إنهاء إحدى عمليات حفظ السلام. كما قرر المجلس أيضا مراجعة تلك الإجراءات في ضوء الخبرة المكتسبة من واقع التجربة العملية.

وقد رحبنا وقتها بإجراءات للتشاور على النحو الذي اعتمده المجلس باعتبارها تمثّل تقدما ملحوظا نحو الاعتراف بحق الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام في المشاركة في عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر على أمن وسلامة تلك القوات عملا بروح المادة الرابعة والأربعين من ميثاق الأمم المتحدة. إلا أن وفد مصر قد عبّر مرارا في مداخلاته أمام مجلس الأمن والجمعية العامة عن اعتقاده بأن إجراءات التشاور التي اعتمدها المجلس تقصر عن تحقيق المشاركة الفعالة للدول المساهمة بقوات في صنع القرار، لأنها تفتقر إلى الطابع الرسمي والمؤسسي وتتم بصورة غير منتظمة.

إن التجربة العملية قد أثبتت أن معظم اجتماعات التشاور التي تمّت بناء على بيان المجلس المشار إليه، قد انعقدت دون منح مدة كافية للدول المساهمة بقوات لموافاة وفودها في نيويورك بوجهة نظر تلك الدول وبالمعلومات المتوفرة لديها. كما اتضح لتلك الدول أن هذه الاجتماعات قد تحولت إلى إجراء شكلي يتم استكماله قبل إجراء أي تغيير في ولاية إحدى عمليات حفظ السلام بغض النظر عن تأثير ذلك الإجراء على قرار المجلس.

وقد عبّرت دول عديدة، خلال اجتماعات اللجنة الخاصة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وخلال الدورة الخمسين للجمعية العامة، عن اعتقادها بأن إجراءات التشاور القائمة، رغم فوائدها الكثيرة، تحتاج إلى مراجعة عاجلة من جانب مجلس الأمن. وقد عبّر بيان سعادة سفير الأرجنتين عن القاسم الأدنى المشترك في مواقف مجموعة الدول التي طلبت عقد هذا الاجتماع ومن بينها بلادي، مصر. ونؤكد على أن الاقتراحات التي وافقت هذه الدول على التقدم بها تعبّر عن توازن دقيق يعكس مصالح الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام ولكنه يراعي أيضا مسؤولية واختصاصات مجلس الأمن في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين.

إن الخطوة الأولى نحو إصلاح وتطوير إجراءات التشاور بين المجلس والدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام إنما تتمثل في إضفاء الصفة المؤسسية والرسمية على تلك المشاورات. ونقترح أن يصدر عن المجلس هذه المرة قرار ينظم إجراءات

التشاور، ويستهدف في ديباجته تحقيق مقاصد المادة الرابعة والأربعين من الميثاق. ويمكن أن ينص مثل هذا القرار على إنشاء جهاز فرعي لمجلس الأمن، وفقا للمادة التاسعة والعشرين من الميثاق، تكون مهمته الأساسية إجراء مثل هذه المشاورات قبل قيام المجلس باتخاذ قرار بصدد ولاية إحدى عمليات حفظ السلام.

ولا بد أن نؤكد هنا على اهتمامنا بأن تحدث اجتماعات التشاور هذه تأثيرا على قرارات المجلس، كما نود أن نؤكد حرصنا على أن تكون تلك الاجتماعات وسيلة ناجحة للتعبير عن اهتمامات الدول المساهمة بقوات ووضع تلك الاهتمامات في الاعتبار عند اتخاذ المجلس لقراراته. وندرك أن مجرد إنشاء جهاز فرعي للمجلس لن يكفل بشكل تلقائي تحقيق ذلك الهدف، وإنما يحتاج الأمر إلى أن يتخذ مجلس الأمن قرارا واعيا وواضحا يعترف فيه بدور رسمي للدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام كطرف أصيل في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بولاية أي من تلك العمليات.

ومن أجل ضمان نتائج إيجابية لمثل هذه الاجتماعات، يقتضي الأمر إخطار الدول المساهمة قبلها بوقت كاف. وأن تقوم الأمانة العامة قبل كل اجتماع بموافاة الدول المعنية بالمعلومات الواردة إليها من ميدان العمليات والتي يمكن أن تؤثر على القرار الذي يزمع المجلس اتخاذه. ولا بد أن تنعقد اجتماعات التشاور قبل اتخاذ المجلس للقرارات المعنية بوقت كاف يتيح للوفود إطلاع حكوماتها على البدائل المتاحة وتلقي تعليمات بشأنها.

من المهم أيضا أن يتم التشاور مع الدول التي يحتمل أن تساهم بقوات في أي من عمليات حفظ السلام، وذلك قبل اعتماد مجلس الأمن لولاية تلك العملية. ويمكن دعوة الدول التي ترى الأمانة العامة أنها مؤهلة للمساهمة في عملية ما، إلى اجتماع للتشاور مع أعضاء مجلس الأمن. على أن يستهدف مثل هذا الاجتماع إطلاع تلك الدول على الظروف المتوقعة للعملية والدور المحتمل لقواتها، وأن تتاح أيضا للدول المساهمة فرصة إبداء رأيها في سبل تنفيذ الولاية الموكلة لعملية حفظ السلام.

إن ما تقدم من اقتراحات لن يعني الانتقاص من سلطة مجلس الأمن واختصاصه في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، ولكنه سوف يسهم في تحقيق مزيد من الديمقراطية والتمثيل لقرارات المجلس، ويضمن حصول تلك القرارات على تأييد الدول والشعوب التي تساهم قواتها في تنفيذها. كما أن الحاجة إلى الإجراءات المقترحة سوف تقتصر على التغييرات الجوهرية التي قد يتم إدخالها على ولاية إحدى العمليات أو إنهاء تلك الولاية.

في الوقت الذي نسعى فيه جميعا للتوصل إلى اتفاق من أجل إصلاح طرق وإجراءات العمل في مجلس الأمن بما في ذلك توسيع عضويته، فإن تحسين وتطوير إجراءات التشاور بين المجلس والدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام إنما يمثلان خطوة هامة نحو إضفاء مزيد من الديمقراطية على أعمال المجلس وقدر أكبر من الفعالية على قراراته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل مصر على كلماته الرقيقة الموجهة الي.

والمتكلم التالي هو ممثل نيوزيلندا. فأدعوه إلى الجلوس إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إني أهنئك يا سيدي الرئيس وأهنئ أيضا السفير الخصيبي الذي كان رئيسا لمجلس الأمن في الشهر الماضي.

لن يدهش أحد في هذه القاعة من أن وفدي يؤيد ١٠٠ في المائة المقترحات التي قدمها هذا الصباح السفير كارديناس بالنيابة عن عدد كبير من البلدان.

ولن أكرر أيا من النقاط التي عرضها السفير كارديناس، ولكني أود أن أقول بضع كلمات حول الأسباب التي أدت إلى خيبة أملنا في نتيجة البيان الرئاسي للعام الماضي، الصادر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وأيضا بضع كلمات للإجابة على بعض الشواغل التي أعرب عنها متكلمون سابقون هنا في هذا الصباح.

إن الإجراءات الجديدة التي أقرت في العام الماضي لقيت تحبيذا واسعا. وقد دلت بوضوح بعض الجلسات التي عقدت في نطاق تلك الإجراءات على فائدة إجراء مشاورات أفضل وعلى الحاجة إليها. ونحن نود في هذا الصدد أن نثني إثناء حارا على بعض أعضاء المجلس لمحاولتهم جعل الترتيبات الجديدة ناجحة التطبيق. غير أننا نخشى أن يكون أعضاء المجلس والأمانة العامة قد عالجوا معظم الجلسات بوصفها أساسا جلسات إحاطة إعلامية لغير الأعضاء. وبصفة عامة لم ير أعضاء المجلس ضرورة للكلام، وبعضهم لا يحضر أصلا. والواقع أن العملية لم تكن تشاورية إلا بالإسم.

ولذا فإن الممارسة لا تتمشى مع التوقعات التي أوجدها البيان الرئاسي الصادر في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤. وأود أيضا أن أذكر أن البيان قد بشر بجدول زمني متوقع من الجلسات التشاورية في بداية كل شهر. ومن المؤسف أنه لا تبدو في برنامج العمل غير النهائي للمجلس إلا إشارات شكلية. ونحن لا نشعر أن ذلك يكفي. ثم أنه كان من المقرر توزيع أوراق بالمعلومات الأساسية، تبين الموضوعات التي ستتم تغطيتها، وكان يجب توزيعها قبل كل اجتماع بالبلدان المساهمة بقوات بوقت كاف جدا. وإنما لا يحدث ذلك، ومعظم الجلسات، كما أشار إلى ذلك الكثيرون في هذا الصباح، تحدث دون إعطاء مهلة كافية للاستعداد. وهي اجتماعات غير منظمة وليس لها نتيجة يمكن تبينها. ففي هذه الظروف يكون من دواعي الدهشة لو انطوى أي من التقارير التي يتلقاها رئيس المجلس، المطلوب منه أن يعود بتقرير عن تلك المشاورات إلى المجلس، على معلومات مفيدة حقا. وواقع الأمر، كما ذكر ممثل الولايات المتحدة هذا الصباح، هذا عنصر آخر في بيان تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ كثيرا ما يلاحظ أنه يفتقر إلى التنفيذ.

ولذا فإن نيوزيلندا ترى، في ضوء هذه التجربة، أن الأوان مناسب لأن يفي المجلس بتعهده بإعادة فتح باب هذا الموضوع وبالسعي إلى إيجاد ترتيبات محسنة، في حوار مفتوح مع البلدان المساهمة بقوات. ونحن نرحب اليوم بهذه الخطوة الأولى في جلسة رسمية للمجلس، ونقترح أن تكون الخطوة التالية للمجلس الموافقة على إنشاء فريق عامل مشترك غير رسمي، يشارك فيه أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات الراغبة في المشاركة في مناقشات غير رسمية عن الطريقة المثلى لإحراز التقدم في هذه المسألة. ونحن نعتقد أن هذه مسألة إجرائية - وليست مسألة جوهرية وهي مسألة من المناسب أن يسلك فيها نهج ابتكاري. ونلاحظ، من البيانات التي أدلِي بها أمام مجلس الأمن اليوم وفي الجلسة العامة للجمعية العامة وفي النقاش حول عمليات حفظ السلام في اللجنة الرابعة، أنه اذا اتخذت عملية استعراض جادة من هذا القبيل لقيت ترحيبا واسعا. إن من شأنها أن تدل على وعي المجلس بمسؤوليته إزاء الدول الأعضاء. كما أن من شأنها أن تبين أن المجلس يستطيع أن يتولى الزمام في السعي إلى تحسين الفعالية والكفاءة والإصلاح. واذا اتخذ الزمام أسهم إسهاما رئيسيا من المجلس، في حين نتداول جميعا في هذه السنة التي تصادف الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، بشأن إصلاح الأمم المتحدة على نطاق أوسع.

وأود عند هذه النقطة أن أدلي ببضعة تعليقات موجزة حول بعض التحفظات التي أثيرت خلال ما جرى من نقاش حتى الآن في هذا الصباح.

أولا، لاحظت القلق الذي أبداه ممثل فرنسا بشأن إنشاء مجموعات جديدة مستقلة من الدول الأعضاء. وهذا القلق بالطبع يقوم على أساس صحيح. بيد أنه يكون أصح لو لم تعترف المادة ٤٤ من الميثاق بالفعل بوجود مجموعة معينة من الدول الأعضاء تستطيع أن تقدم، وتقدم فعلا، إسهامات خاصة للسلم والأمن الدوليين.

وفي المقام الثاني، ذكر ممثل فرنسا الدائم اقتراحها بعقد مزيد من جلسات التوجيه. لقد كانت نيوزيلندا أول عضو في المجلس أيد مبادرة فرنسا في هذا الصدد. ونحن نحث بشدة على إعادة تنشيط هذه الممارسة في السنة الجديدة. غير أنه يبدو لي أن هذه الممارسة هي بالذات التي توفر فرصة مشاركة لأعضاء الأمم المتحدة الذين ليس لهم أية فرصة أخرى للإسهام. وهناك إسهام خاص يمكن أن تقدمه البلدان المساهمة بقوات.

وأعرب ممثل فرنسا أيضا عن قلقه إزاء الامتيازات المخولة للأمين العام.

إن ما تقدم من اقتراحات لن يعني الانتقاص من سلطة مجلس الأمن واختصاصه في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، ولكنه سوف يسهم في تحقيق مزيد من الديمقراطية والتمثيل لقرارات المجلس، ويضمن حصول تلك القرارات على تأييد الدول والشعوب التي تساهم قواتها في تنفيذها. كما أن الحاجة إلى الإجراءات المقترحة سوف تقتصر على التغييرات الجوهرية التي قد يتم إدخالها على ولاية إحدى العمليات أو إنهاء تلك الولاية.

في الوقت الذي نسعى فيه جميعا للتوصل إلى اتفاق من أجل إصلاح طرق وإجراءات العمل في مجلس الأمن، بما في ذلك توسيع عضويته، فإن تحسين وتطوير إجراءات التشاور بين المجلس والدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام إنما تمثل خطوة هامة نحو إضفاء مزيد من الديمقراطية على أعمال المجلس وقدر أكبر من الفعالية على قراراته.

أعتقد أنه يتعين القول بأن الأمر هنا ينطوي على مسألة هامة جدا. فمن الصحيح أنه عندما توجد عمليات لحفظ السلام بالمعنى الحقيقي أي في بيئة غير محفوفة بالأخطار - وهذا هو النموذج التقليدي لعمليات حفظ السلام - فإن الدول الأعضاء لا تكون حاجتها كبيرة إلى المشاركة، ولا تبدي اهتماما كبيرا بالمشاركة في الإدارة اليومية لعمليات حفظ السلام - وهذا شيء في محله. إلا أن الحالة، كما بيَّن عدد من الزملاء هذا الصباح، قد تختلف تماما بل هي تختلف تماما عندما يزج بقوات حفظ السلام في وضع يدور فيه قتال نشط. وقد أشار مختلف أعضاء المجلس إلى حالات الصومال والبوسنة ورواندا، ونعرف جميعا أن الواقع العملي هو أنه عندما تتواجد قوات حفظ السلام في حالة تدور فيها أعمال قتالية، فإن حكومات الدول الأعضاء تعتبر نفسها مسؤولة تماما أمام برلماناتها عما يحدث في العمليات اليومية لحالات حفظ السلام هذه.

هناك طريقتان لإشراك ممثلي الدول الأعضاء في هذه القرارات الهامة التي يتعين اتخاذها، وهي قرارات كثيرا ما تكون لها أهمية وعواقب كبيرة بالنسبة لعملية حفظ السلام نفسها ولأرواح الجنود الموجودين على الأرض. وإحدى هاتين الطريقتين هي اتخاذ القرار وراء الكواليس من خلال عمليات غير رسمية وغير قائمة وغير مؤسسية. والطريقة الأخرى هي أن تتخذ في عملية مفتوحة بوضوح وشفافة يشارك فيها جميع الذين لهم مصالح جدية، أي مجلس الأمن، وهو الذي يتحمل المسؤولية النهائية عن اتخاذ القرار، والبلدان المساهمة بقوات، وهي المسؤولة عن الإدلاء بدلوها والإسهام في اتخاذ القرار.

ومما رأيناه في الصومال والبوسنة ومن تجربتنا الشخصية كرئيس لمجلس الأمن في نيسان/أبريل العام الماضي أثناء أزمة رواندا، عندما كنت أعقد اجتماعات للمساهمين بقوات على أساس يومي لمجرد التأكد من أن العملية ستستمر فعلا، يبدو لي أنه قد تبين بصورة حاسمة أن الدول الأعضاء المساهمة بقوات هي التي توجد الفارق بين نجاح عملية حفظ السلام أو عدم قيام قائمة لها، وأن المشاورات المنظمة مع المساهمين بقوات تكتسي أهمية بالغة. ويبدو لي أن هذا مثال كلاسيكي للكيفية التي ينبغي أن يستمر العمل بها في المستقبل.

أود أن أختتم بتقديم بعض الأفكار بشأن ما أعتقد أنه تقليد قديم وعريق في الحرص على إشراك المساهمين بقوات في اتخاذ القرارات. وقد استمعت إلى تحفظات أثيرت بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة في هذا الصدد، أو إنشاء مؤسسات جديدة لهذا الغرض. وأعتقد أنني أتذكر حادثة مهمة جدا وقعت في عام ١٢١٥. فالوثيقة العظمى (ماجنا كارتا) التي عرفت قبل كل شيء بأنها الميثاق الذي آذن بظهور الديمقراطية البرلمانية. ومع أن كل هذا صحيح، فإنه يبدو لي أن أهم عنصر مشترك بين البارونات الذين اجتمعوا عام ١٢١٥ في رونيميد على ضفاف نهر التايمز كان يتمثل في أنهم كانوا مساهمين بقوات فأرادوا إنشاء مؤسسة يمكنهم من خلالها المشاركة في صنع القرارات المتصلة بوزع هذه القوات.

وأستطيع أن أتصور الوضع الصعب جدا للملك جون، الذي كان له بلاط ملكي - يمكن مقارنته بهذا المجلس، راح يدفع بالحجج ذاتها التي دفع بها البعض اليوم: أي أنه لا ينبغي إنشاء مؤسسات جديدة أو أجهزة فرعية جديدة. وربما دفع بأن فعاليته في إدارة العمليات ستتعرض للإضعاف، وبأن المجلس الملكي لن يتمكن من الاستجابة بسرعة إذا تعيَّن عليه أن يتوقف ليتشاور مع المساهمين بقوات. ولكن الملك جون

كان يسبح ضد اتجاه التاريخ. ونحن نشعر أن المد التاريخي نفسه يتدفق بقوة كبيرة هنا في الأمم المتحدة في نهاية هذا القرن، وأن الوقت قد حان للتغيير، بل لتغيير حقيقي وموضوعي.

في الإدلاء بهذه الملاحظة، التي قد تبدو إلى حد ما نوعا من الثرثرة، لا أريد أن أرسم صورة لأي عضو في المجلس - وبالتأكيد ليست صورتك سيدي الرئيس - في دور الملك جون السيء الذكر، وعلى ذلك أنتهز هذه الفرصة لأتمنى لكم ولجميع أعضاء المجلس التمتع بعيد ميلاد سعيد وبسنة جديدة حافلة بالسلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل نيوزيلندا على كلماته اللطيفة الموجهة إليّ، لا سيما تلطفه بعدم مقارنتي بالملك جون.

المتكلم التالي هو ممثل إسبانيا. أدعوه إلى الجلوس على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يانيز - بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): السيد الرئيس، إن اسبانيا من بين الموقعين على الرسالة الجماعية التي وجهها إليكم ممثلو ٣٤ دولة عضو في ١١ كانون الأول/ديسمبر، يطلبون فيها عقد هذا الاجتماع العام الرسمي لمجلس الأمن. والتأييد الواسع الذي لقيته هذه المبادرة، وفي القائمة الطويلة للوفود الكثيرة التي سجلت أسماءها لتتكلم في هذه المناقشة الدليل الواضح على الاهتمام بالموضوع الذي نناقشه والذي من دواعي الاستغراب أنه لا يظهر صراحة على جدول أعمال هذا الاجتماع. وأشير بالطبع إلى موضوع المشاورات بين أعضاء مجلس الأمن والمساهمين بقوات في عمليات حفظ السلام.

عقب اعتماد البيان الرئاسي في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (S/PRST/1994/62)، أحرز تقدم كبير في عمليات تبادل المعلومات بين أعضاء مجلس الأمن من جهة والدول الأعضاء ككل من جهة ثانية، لا سيما البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز، نعتقد - وهذا أمر برز بوضوح في مناقشة اليوم - أن الإجراءات الحالية إجراءات ثبت أنها غير كافية وبالتالي أصبح من اللازم، في ضوء التجربة السابقة، وضع إجراءات جديدة.

لقد تبادلنا آراء وأفكارا مع وفود أخرى من مجموعات إقليمية مختلفة. وأسفرت هذه الاتصالات عن بيان أدلى به في بداية هذا الاجتماع الممثل الدائم للأرجنتين، السفير كارديناس - وهو بيان نؤيد محتواه كما أنه يعكس، كما نفهم، مشاعر عدد كبير من الدول الأعضاء في المنظمة. وأود أيضا أن أؤيد بصورة عامة الملاحظات التي أدلى بها أثناء الاجتماع عدد من الوفود، لا سيما التي أدلى بها للتو الممثل الدائم لنيوزيلندا، السفير كيتينغ.

ومما لا شك فيه أن هناك حاجة لتكثيف المشاورات بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، وإعطاء هذه المشاورات طابعا مؤسسيا أقوى. إنها ليست مسألة طمس للفوارق بين دور مجلس الأمن ودور الدول المساهمة بقوات. ومع ذلك، فإن سير عمليات حفظ السلام بسلاسة وفعالية يتطلب زيادة التعاون بين جميع الأطراف المعنية. ولا أريد الاسهاب في الحجج التي سيقت بالفعل، ولكنني أود أن أتوسع في جانب واحد يحتاج في رأيي إلى عناية خاصة.

إن عمليات صون السلم ليست أهدافا في حد ذاتها - فهي أدوات لإدارة الصراعات وحسمها. وفي هذا الصدد نعتقد أن المشاورات بين أعضاء المجلس ينبغي ألا تقتصر على البلدان المساهمة بقوات، بل ينبغي أن تشمل بلدانا أخرى لها اهتمام خاص بإيجاد حل سياسي لصراع معين أو حالة معينة. وهذا يجري فعلا في عضوية جماعات أصدقاء الأمين العام بشأن عملية سلام معينة. واستنادا إلى الحالة المحددة، فإن أعضاء هذه الجماعات قد يشاركون وقد لا يشاركون بوصفهم مساهمين في عملية حفظ السلم المعنية. وهذه الفكرة انعكست جزئيا في البيان الرئاسي للمجلس المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وينبغي تطويرها على نحو إضافي.

وعلى أية حال، نعتقد أن العضوية بكاملها في الأمم المتحدة ينبغي أن ترتبط ارتباطا أوثق بعمل مجلس الأمن، معززة بذلك شرعية إجراءاته، وفعاليته في نهاية المطاف.

ويحدونا الأمل بأن يراعي أعضاء مجلس الأمن على النحو اللازم التوقعات والتطلعات التي تتشاطرها

على نحو واسع بقية الدول الأعضاء في المنظمة فيما يتعلق بتكثيف المشاورات وتبادل المعلومات بشأن تطوير عمليات صون السلم. وهذا لا يؤثر بأية طريقة من الطرق في المسؤوليات الملقاة على عاتق مجلس الأمن، الذي يتصرف، وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الاضطلاع بواجباته في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): المتكلم التالي ممثل استراليا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رو (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب استراليا بعقد جلسة مجلس الأمن هذه للنظر في طرق تحسين المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. وبوصفنا دولة عضوا من الدول الأربع والثلاثين الأعضاء التي وجهت إليكم، سيدي، رسالة، بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن، نود أن نعرب عن تقديرنا لكم لإسراعكم بتحديد موعد لعقد هذه الجلسة في جدول أعمال المجلس.

لقد عملت استراليا بشكل وثيق مع مجموعة كبيرة من الدول الأعضاء الأخرى على تطوير نُهج مشتركة بشأن أفضل الوسائل التي يمكن أن تحسن بها عملية المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. وأن استراليا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للأرجنتين بشأن طريقة تحقيق ذلك. ويسرنا أننا عملنا بشكل وثيق مع العديد من البلدان المعنية الأخرى بغية إيجاد حلول لبعض أوجه النقص الحالية في عملية المشاورات.

وفي السنوات الأخيرة، تم الإعراب عن القلق المتزايد بشأن ضرورة تحسين آليات التشاور بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبشكل أوسع مع العضوية العامة في الأمم المتحدة. وفي العام الماضي، فإن الأرجنتين ونيوزيلندا بادرتا، يؤيدهما عدد كبير من البلدان، بما فيها بلدي إلى الاضطلاع بعملية ضرورية جدا للإصلاح تتعلق بهذه المسألة.

ومنذ ذلك الحين، سررنا برؤية حالات قام فيها مجلس الأمن بالاستماع إلى الدول الأعضاء وسعى هو نفسه إلى الاستجابة لدعوات التغيير. وكانت العملية التشاورية التي حددت في البيان الرئاسي المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ تطورا لقي الترحيب. ولكن حتى في ذلك الوقت، كان المجلس يتصور أن العملية الاستشارية التي حددت في البيان الرئاسي ستتطلب إجراء لاستعراض وإعادة التقييم في ضوء الخبرة، كما هو شأن الترتيبات الرامية إلى تحسين نوعية وسرعة تدفق المعلومات المتاحة لدعم عملية صنع القرار في المجلس.

ومن الأهمية القصوى لصحة هذه المنظمة أن تنفذ قرارات المجلس تنفيذا كاملا وأن يمتثل لها امتثالا تاما وأن تتعزز قدرة وسلطة مجلس الأمن على الاستجابة للتهديدات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين. وألا تكونا موضع جدل. ومن بين أمور أخرى، تقوم الدول المساهمة بقوات بدور أساسي وتشكل جزءا لا يتجزأ في إعمال قرارات المجلس وبالتالي فإنها تسعى إلى التعاون مع المجلس لتحقيق هدف مشترك، أعني، تنفيذ عمليات صون السلام الفعالة.

وتحقيقا لهذا، من الضروري القيام بعملية مناسبة وحقيقية من المشاورات بين البلدان المساهمة بقوات والمجلس. وقد تم الاعتراف بذلك في عدد من المحافل، بما فيها المجلس في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩٤، حيث نص على ما يلي:

> "ويدرك مجلس الأمن ضرورة تعزيز المشاورات وتبادل المعلومات مع البلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم، بما في ذلك التخطيط لها وإدارتها وتنسيقها، لا سيما عندما يكون من المرتقب إجراء تمديدات طويلة لولاية عملية ما. ويمكن أن تتخذ هذه المشاورات أشكالا متنوعة تشمل الدول الأعضاء، والبلدان المساهمة بقوات، وأعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة". (S/PRST/22، ص ٣)

ونعتقد اعتقادا راسخا أن تحسين آلية التشاور وجعلها رسمية بين البلدان المسهمة بقوات ومجلس الأمن هو من بين التدابير الضرورية لتحسين تنسيق وإدارة وتخطيط عمليات حفظ السلم. وهذا هو أحد التدابير التي ستستجيب إلى الدروس التي تعلمناها من عمليات الأمم المتحدة الأخيرة لحفظ السلام والسنوات

القليلة الماضية قدمت لنا أمثلة على عمليات حفظ السلم والولايات التي كانت تدفعها الحاجة إلى أن تبدو أمام الأنظار وكأنها تفعل شيئا، والتي لم يكن بالإمكان إنجازها في الميدان، أو التي كانت تفتقر إلى الوضوح بالنسبة للأهداف والتشغيل وهو الوضوح الذي كان من المعقول أن يتوقعه القادة. ولقد رأينا بعثات يضطلع بها دون أن تتوفر لها الموارد الضرورية والاضطلاع بدور في حالات معقدة حيث لم يتوفر التنسيق الكافي بين قوات الخوذ الزرق وقوى دولية أخرى فاعلة، سواء كانت منظمات إقليمية، أو هيئات مساعدة غير حكومية أو أجهزة الأمم المتحدة أو وكالاتها.

ورأينا كذلك العجز عن وزع القوات بسرعة في حال بروز أزمة. ومرت عدة شهور قبل أن يتمكن مجلس الأمن فعلا من إعمال قراره الذي ينص على توسيع قوة الأمم المتحدة للحماية لحماية الملاذات الآمنة في البوسنة وحتى آنئذ تم ذلك على نطاق لا يتناسب مع المهمة. ولا نزال ندرك أيضا بشكل مرير عدم الاستجابة في الوقت المناسب لمنع عملية إبادة الأجناس في رواندا.

وإن تعزيز عملية التشاور بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، بالإضافة إلى قدرة الأمم المتحدة الاستراتيجية وقدرتها في مجال تخطيط العمليات، سيولد الثقة بقدرة هذه المنظمة ويؤدي إلى أن تكون الدول الأعضاء أكثر استعدادا لإيصال الوحدات العسكرية للعمليات التي أحدثها المجلس.

لأكن واضحا: إن الآلية التي حددتها الأرجنتين ينبغي ألا تفسر بأنها وسيلة للحد من سلطة أو امتيازات مجلس الأمن أو للتدخل فيهما. وإننا نتوخى تحقيق هذه الآلية الاستشارية من خلال قرار صادر عن المجلس، نظرا لأهمية المسألة وضرورة إضفاء طابع رسمي على هذه الآلية. وتحقيقا لهذا الغرض، نؤيد المقترح الذي تقدم به اليوم الممثل الدائم لنيوزيلندا بعقد مشاورات غير رسمية بين مجلس الأمن والدول الأعضاء المعنية بشأن التدابير المناسبة.

وإن مراعاة المجلس لمناظير الدول الأعضاء، وخصوصا أكثرها تأثرا بمسألة مدرجة في جدول أعمال المجلس، شرط ضروري لمداولات المجلس. ومن المهم التفكير مليا في المادة ٢٤ من الميثاق، التي يتصرف بموجبها المجلس نيابة عن الدول الأعضاء. فالمادة ٢٤ تتضمن الإشارة إلى مسؤولية المجلس في الاستئناس بآراء العضوية الأوسع في الأمم المتحدة بشأن جميع جوانب عمله. وإن دوره المتمثل في كونه هيئة تمثيلية فعالة يتطلب هذا على الأقل.

وإن آلية التشاور التي نتوخاها ستكون هامة في مجال تطوير الثقافة والطرائق لتحديد الحالات والاستجابة إليها، هذه الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين وستحسن أيضا الوسيلة التي يتعامل مجلس الأمن بها مع مجموع الأعضاء في الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): المتكلم التالي ممثل كندا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الزمن يتغير، ولا بد من أن تتكيف المؤسسات مع هذا التغير. هذا هو موضوع مناقشتنا اليوم.

وفي ميدان حفظ السلام، يجب على مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات أن يعملا معا على نحو وثيق. وإذا لم تكن الدول الأعضاء مستعدة للمشاركة في العمليات التي يقررها ويجددها المجلس، فلن يكون هناك حفظ للسلام.

ومن المنطقي إذن أن نتوقع أن يكون المجلس على علم، قبل اتخاذ القرارات، بما سيتأتى من الدول الأعضاء من موارد عسكرية ودعم سياسي. ومن المهم أيضا للبلدان المساهمة بقوات قبل اتخاذ القرارات بشأن التزاماتها، أن تناقش مع أعضاء المجلس الخيارات المطروحة للبحث بخصوص الولاية وهيكل القوات. ومناقشة اليوم تعكس حالة غريبة بعض الشيء: فها هي البلدان المساهمة بقوات تأتي مرة أخرى إلى مجلس الأمن لتناشد أعضاءه إجراء مشاورات أكثر رسمية وأكثر شمولا. أليس في هذا خدمة للمصالح المتبادلة للطرفين؟

إن وفد بلدي يوافق تماما على الأفكار التي صاغها عدد من البلدان المساهمة بقوات، والتي أعرب عنها الممثل الدائم للأرجنتين. ونحن نهنئ الأرجنتين بحرارة على مبادرتها وجهودها. لقد طلب أربعة

وثلاثون بلدا، بصفة رسمية، إجراء هذه المناقشة التي يتمثل الغرض منها في دراسة الطرق التي يمكنها بها تعزيز آليات التشاور القائمة. ونلاحظ مع الارتياح أن ثلاثة من الأعضاء الدائمين في المجلس، بمشاركتهم في الرسالة التي طلبت إجراء المناقشة، أكدوا من جديد وبوضوح تأييدهم لهذا الهدف.

(تكلم بالانكليزية)

ونرى أن المشاورات التي أجريت سعيا إلى تنفيذ البيان الرئاسي الصادر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ كانت مفيدة إلى حد ما للبلدان المساهمة بقوات، وكذلك لأعضاء المجلس - على ما نأمل. فقد وفرت محفلا لإجراء تبادل صريح للآراء، حتى وإن كانت البلدان المساهمة بقوات لم تستفد دائما من تلك الفرصة. وما زال علينا أن نقوم بالكثير لجعل هذه المشاورات أكثر فعالية. وما من شك في أن الاقتراحات المعقولة التي طرحتها الأرجنتين، إذا اعتمدها المجلس، ستحقق هذه النتيجة. ونعتقد اعتقادا قويا أن تنفيذ هذه الاقتراحات سيحسن معالجة الأمم المتحدة لقضايا السلام والأمن.

وتعلق كندا أهمية خاصة على بعض هذه الاقتراحات. ونؤمن إيمانا راسخا بضرورة إيجاد تمييز بين مناقشة المسائل السياسية ومسائل الولايات من جهة، والمسائل التنفيذية من جهة أخرى. فالأولى، التي هي من اختصاص مجلس الأمن ينبغي بحثها معه مباشرة، أما الأخيرة، وهي مسؤولية الأمانة فلا بد من بحثها بينها وبين البلدان المساهمة بقوات. والعملية الحالية التي تشترك فيها الأمانة وأعضاء المجلس في رئاسة الاجتماعات التي تعقد مع البلدان المساهمة بقوات تنحو إلى الخلط بين المسائل السياسية والمسائل التشغيلية. ومن ثم فإن المشاورات مع مجلس الأمن بشأن المسائل المتعلقة بالولاية ينبغي أن يترأسها المجلس نفسه، مع وجود الأمانة بطبيعة الحال.

ونود أيضا أن نبرز، في سياق تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الرد السريع، الحاجة إلى أن يتشاور المجلس مع البلدان المحتملة المساهمة بقوات التي تحددها الأمانة، قبل الشروع في عملية ما. وهذا التدبير، مقترنا بإنشاء مقر دائم معني بالتخطيط للانتشار السريع، سيعطي المجلس الثقة في أن قراراته يمكن أن تنفذ بسرعة وفعالية.

ولا يمكنني أن أترك هذا الموضوع قبل أن أدلي ببضعة تعليقات على عملية صنع القرار في المجلس. ولا يمكن لأي إجراء للتشاور يوافق عليه المجلس أن يكون ناجعا ما لم يأخذ أعضاء المجلس على محمل الجد المشورة التي تقدمها البلدان المساهمة بقوات والأمانة.

وكما ذكرت أثناء المناقشة التي دارت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر بشأن تحديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، فإن المجلس يبدو ميالا أكثر من اللازم إلى اتخاذ قرارات تبدو غامضة في بعض الأحيان بشأن عمليات حفظ السلام، قرارات لم تدرس دراسة وافية، ولا تستند إلى معلومات كاملة. وفي معظم الأحيان تكون الدوافع وراء هذه القرارات دوافع نفعية سياسية قصيرة الأجل، بدلا من النظر المتأني في جميع العوامل ذات الصلة. وقد نجم عن ذلك صعوبات لا تخفى على أحد منا، أثرت بشكل خطير على مصداقية منظمتنا.

إن الولايات التي يوافق عليها المجلس يجب أن تكون واضحة وقابلة للتنفيذ. ولا يمكن فصلها عن هياكل القوات اللازمة لتنفيذها. وخلاف ذلك سيكون بمثابة استجلاب للكوارث، وقد شهدنا ما يكفي لنتأكد من صدق ذلك.

ونود أن نقول إن مجلس الأمن لديه خياران يتعلقان بعمليات حفظ السلام. الأول، وهو الأكثر استصوابا، هو ضمان أن تكون استجابة الأمم المتحدة، من خلال عملية متأنية ومنهجية لصنع القرار، كافية تماما، سياسيا وعسكريا لمواجهة طوارئ الحالة قيد النظر. ولا بد من توفر جميع الموارد التي يُتفق على أنها ضرورية لتنفيذ القرارات المتخذة. أما الخيار الثاني، فهو عدم القيام بشيء، في حالة عجز الأمم المتحدة عن تعبئة الموارد الكافية. وينبغي الآن أن تنتهي حقبة العمليات غير المحددة التي تفتقر إلى الحماس الكافي والموارد الكافية لإنجازها. ونعتقد أن إجراء مشاورات فعالة مع البلدان المساهمة بقوات يمكن أن يساعد في ضمان ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): ما زال على قائمتي عدد من المتكلمين. وبالنظر إلى تأخر الوقت أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، أن أعلق الجلسة الآن.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥ واستؤنفت الساعة ١٦/٢٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): المتكلم التالي ممثل ماليزيا. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يوغالينغام (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي، يشرفني أن أراكم تواصلون رئاسة هذا المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر.

وأود أيضا أن أعرب عن التقدير للأرجنتين على الدور الذي اضطلعت به في تسهيل المناقشة التي يجريها هذا المجلس بشأن الموضوع الهام، موضوع تحسين المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات.

لقد تصدرت ماليزيا الجهود المبذولة في هذه المسألة، بالنظر الى مشاركتنا العميقة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من جميع جوانبها، بالاضافة الى التزامنا بها.

ليس موضوع المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات حول عمليات حفظ السلام جديدا. لقد كانت المناقشات الجادة بشأن هذه المسألة جارية في إطار الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك الرجوع الى تطبيق المادة ٤٤، التي تنص على جملة أمور منها دعوة أي عضو غير ممثل في المجلس الى:

> "أن يشترك ... في القرارات التي يصدرها [المجلس] فيما يختص باستخدام وحدات من قوات هذا العضو المسلحة".

لقد برزت مسألة المشاورات في وقت كان مجلس الأمن يتخذ قرارات تتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال، ولا سيما في مرحلة كانت البلدان المساهمة بقوات جميعها من الجنوب وغير ممثلة على الإطلاق تقريبا في المجلس. وقد تغيرت الولايات الخاصة بتلك العمليات، لكن المجلس اتخذ قراراته دون مدخلات من البلدان المساهمة بقوات. ورغم أن مسألة الصومال مهملة في الوقت الحاضر، فإن مسألة المشاورات احتفظت بأهميتها الوثيقة حتى هذا اليوم.

وفي أعقاب المبادرات التي اتخذها بلدي، وكندا، وهولندا، على سبيل المثال لا الحصر، قام وفدا الأرجنتين ونيوزيلندا بتوجيه المجلس نحو إصدار بيان رئاسي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ يطالب بالمشاورات فيما بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. وتبعا لذلك، بدأت المشاورات غير الرسمية بين أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام.

ومن رأينا أن الممارسة الحالية للمشاورات، في أعقاب قرار مجلس الأمن في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، لا تزال ظرفية بطبيعتها وغير مرضية من ناحية الممارسة. وما كان يحدث في الواقع كان أشبه بالإحاطة الإعلامية من أن يكون تشاورا حسبما توخي أصلا. وقد أسفرت ظرفيتها وتضارب مواعيدها عن حرمان بعض الأعضاء ذوي البعثات الصغيرة من فرصة الحضور والمشاركة على نحو مفيد وبناء في تلك الجلسات. وتساؤلات الدول الأعضاء في جلسات الإحاطة الإعلامية هذه لم تحظ في أغلب الأحيان بإجابات كافية ومرضية. وباختصار، لا تزال هناك أوجه ضعف في ممارسة المشاورات.

ومن الواضح أنه لا يمكن أن تترك جوانب القصور الكامنة في الآلية الحالية للمشاورات دون تصحيح. وانطلاقا من هذا الرأي قلنا في الجلسة العامة للجمعية العامة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أثناء المناقشة الخاصة بإصلاح مجلس الأمن. إن الأوان قد آن لتطبيق المادة ٤٤ من الميثاق التي تنص على أن تشارك البلدان المساهمة بقوات في قرارات المجلس.

وإن المبادرة التي أقدمت عليها الأرجنتين والبلدان ذات التفكير المماثل، بما فيها ماليزيا، والتي تنطوي على الاقتراح بإضفاء الطابع المؤسسي على آلية المشاورات، تستحق التنفيذ المبكر. وتؤيد ماليزيا بالكامل الدعوة الى إنشاء هيئة فرعية، كما نصت عليه

المادة ٢٩ من الميثاق، لتسهيل هذه المشاورات. وإن وفدي يتقبل برحابة صدر الخيارات الأخرى التي تفضي، بالنتيجة، الى هذه المشاورات.

ولا يمكن إلا من خلال عملية تشاور رسمية أن يسهم أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات مساهمة إيجابية في الإعداد والتقييم الدقيقين قبل أن يقوم مجلس الأمن بتعديل أو تمديد أو إنهاء ولايات عمليات قائمة أو يقرر ولايات أخرى لبعثات جديدة. إن الطبيعة المعقدة والمتعددة الجوانب لعمليات حفظ السلام تزيد من مساس الحاجة الى عقد جلسات تتسم بالطابع المؤسسي فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. وهذه الجلسات يمكن أن تيسر على نحو مفيد من تحديد المشاكل ومناقشتها في مرحلة مبكرة.

ولئن كان مفهوما أن البلدان المساهمة بقوات ستكون أعضاء في هذه الآلية الرسمية، فإن وفدي يرى أن البلدان المساهمة بموارد يجب الاعتراف بدورها وكذلك بدور البلدان التي تنفذ فيها العمليات. ولكن يجب ألا تغيب عن البال حقيقة أن البلدان المساهمة بقوات تتحمل مخاطر أكبر من البلدان التي تقدم الدعم المالي والمادي فقط. وفي حالة عملية جديدة، فإن البلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات أو بموارد الى جانب البلد الذي ينشب فيه الصراع، يجب تعيينها أعضاء في الآلية الرسمية.

وفي حالة العمليات الموجودة، من الجدير دراسة فائدة وجود الممثل الخاص للأمين العام و/أو قائد الميدان. إن وجودهما في هذه المشاورات سيؤدي الى حصول الأعضاء على معلومات مباشرة عن الحالة في الميدان ليس بوسع أعضاء مجلس الأمن أو موظفي الأمانة العامة تقديمها.

ومن أجل تمكين جميع البلدان المعنية من الاشتراك في عملية المشاورات على نحو مثمر وبناء، من الأمور الملحة أن يحدد جدول زمني لهذه الجلسات؛ والأهم من ذلك، ينبغي أن ينسق هذا الجدول لتفادي التضارب في المواعيد الذي قد يمنع حضور الأعضاء المعنيين، ولا سيما أعضاء الوفود ذات التمثيل الصغير.

ويجب أن نؤكد على أن الجهد الرامي الى إضفاء الطابع المؤسسي على الآلية التشاورية فيما بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات يجب ألا يؤول بأنه محاولة من جانب البلدان المساهمة بقوات للتدخل في الولاية التشريعية لمجلس الأمن أو لتقويض سلطته. كما ينبغي ألا ينظر اليه كوسيلة لزيادة أعباء المجلس الثقيلة بالفعل. بل، يجب أن ينظر اليه في سياق رغبة الدول غير الأعضاء في استكمال وتعزيز عملية صنع القرار في مجلس الأمن بشأن عمليات حفظ السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل تونس. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم سيدي بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. فما تتحلون به من خبرة دبلوماسية متميزة كفيل بنجاح عمل المجلس.

وأود كذلك أن أعرب عن الشكر لسلفكم السفير الخصيبي ممثل سلطنة عمان على الطريقة المثالية التي ترأس بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

واسمحوا لي أيضا، سيادة الرئيس، أن أنقل إليكم شكر وفدي لعقد هذه الجلسة بشأن مسألة المشاورات بين أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات.

وفضلا عن هذا أتوجه بالشكر إلى أصحاب الرسالة المؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥ لمبادرتهم التي يؤيدها وفدي كل التأييد.

والمسألة المطروحة أمامنا اليوم لها أهمية خاصة بالنسبة لبلدي الذي يسهم في الكثير من عمليات حفظ السلام منذ الستينات وإلى الآن.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية حدثت زيادة غير مسبوقة في عدد عمليات حفظ السلام مما يتطلب زيادة في عدد القوات. ويجد الأفراد المشتركون في هذه العمليات أنفسهم في خطر متزايد

لأن طابع العمليات قد تغير وأصبحت تناط بها الآن مهام جديدة ومتنوعة. ويعني هذا التطور تزايد المسؤوليات ليس فقط على مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة فحسب، بل أيضا على البلدان غير الأعضاء في المجلس التي يطلب منها هذا في أحيان كثيرة. ولئن كانت البلدان غير الأعضاء في مجلس الأمن التي تساهم بقوات هي المسؤولة على الصعيد الوطني عن توفير أفراد الأمن اللازمين لعمليات حفظ السلام وعن التكاليف التي تنطوي عليها فإنها لا تشترك في القرارات التي تؤثر على هذه العمليات. وهي بالتالي تشعر بالإحباط إلى حد ما. ولديها من الأسباب المشروعة ما يدعوها إلى طلب إعادة تحديد طابع علاقتها بأعضاء مجلس الأمن.

ويتضمن البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ردا جزئيا على هذا الطلب حيث ينص على إمكانية عقد اجتماعات بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة وأعضاء المجلس بقصد تيسير تبادل المعلومات والآراء قبل أن يتخذ المجلس قرارات بتمديد ولاية أي عملية أو تعديلها أو إنهائها. وهذه الاجتماعات تكمل الاجتماعات التي تنظمها الأمانة العامة بالفعل والتي تحضرها البلدان المساهمة بقوات وأحد قادة القوات أو الممثل الخاص للأمين العام.

وقد رحب وفدي بهذه التدابير عند تقديمها. بيد أنه عند الممارسة ظهرت القيود والنواقص. فالاجتماعات التي عقدت حتى الآن مع الأمانة العامة وأعضاء المجلس تألفت أساسا من بيان من البلدان المساهمة بقوات عن شواغلها إزاء المسائل المتعلقة بالجوانب الأساسية لعمليات حفظ السلام دون إجراء أي حوار فعلي بين تلك البلدان وأعضاء مجلس الأمن. ثم إن الاجتماعات تقتصر على العمليات الجارية بالفعل ولا تتعلق بالعمليات قيد الدراسة. وفي بعض الحالات لا يكون الوقت المتاح قبل اعتماد المجلس لقرار ما كافيا. وأخيرا لا تعقد الاجتماعات بطريقة تلقائية.

وإذ يلزم وفدي نفسه تماما بالبيان الذي أدلى به السفير كارديناس ممثل الأرجنتين صباح اليوم فهو يرى أن هذه النواقص يمكن التغلب عليها باعتماد التدابير التالية.

يمكن إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الاجتماعات بحيث تعقد دوريا وبانتظام.

وينبغي أن تسمح الاجتماعات بمزيد من الاتصال المباشر بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات من غير أعضاء المجلس وأن تركز على المسائل الهامة المتعلقة على نحو خاص بولاية أي عملية وتنفيذها وتجديدها وبشكل أعم بتخطيط العملية وإدارتها وتنسيقها طوال مدتها.

ويمكن عقد هذه المناقشات في إطار هيئة فرعية، أو عدد من هذه الهيئات الفرعية، ينشئها مجلس الأمن بموجب المادة ٢٩ من الميثاق.

وينبغي كذلك أن تعقد المشاورات مع البلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات في العمليات التي ينظر مجلس الأمن في تنفيذها.

وفي هذا الإطار الجديد للمشاورات ذات الطابع المؤسسي والمركّز يمكن للأمانة العامة أن تتشجع على توفير أقصى قدر ممكن من المعلومات وبوجه خاص تقديم التقارير عن الأوضاع الصعبة التي تواجهها هذه العمليات.

إن المشاركة الفعالة من البلدان المساهمة بقوات في قرارات مجلس الأمن بشأن إعداد عمليات حفظ السلام وولايتها وتنفيذها سوف تحدد، إلى حد كبير، نجاح المنظمة في مجال حفظ السلام - وهو مجال يجب أن تواصل المنظمة جهودها فيه. ومن شأن تنفيذ هذه المقترحات التي يوافق عليها عدد كبير من البلدان المساهمة بقوات، أن يعزز ثقة البلدان غير الأعضاء في المجلس في إجراءات المجلس ويساعد بالتالي في ضمان مشاركة البلدان الراغبة في المشاركة أو استمرار المشاركة في عمليات حفظ السلام.

وبالإضافة إلى هذا يتيح إنشاء هذه الآلية الجديدة للتبادل بين مجلس الأمن والبلدان غير الأعضاء فيه سعة الاطلاع عند اتخاذ القرارات وتحسين أداء العمليات من جميع نواحيها، دون أن يخالف ذلك امتيازات المجلس في هذا المجال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل النرويج. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن بلدان الشمال: أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلدي، النرويج.

واسمحوا لي في بداية بياني الموجز أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيادة الرئيس، لعقد هذه الجلسة وعن ثنائنا على الممثل الدائم للأرجنتين، السفير اميليو كارديناس على المبادرة التي اتخذها والتي جاءت في وقت مناسب تماما لإجراء هذه المتابعة للآلية المنشأة بمقتضى البيان الرئاسي الصادر في العام الماضي.

وتود بلدان الشمال أن تضم صوتها إلى الممثل الدائم للأرجنتين في بيانه الذي أوجز ما دار من مناقشات بين عدد من البلدان المعنية ولخص السمات التي نعتقد أنها يجب أن تميز أية آلية محسنة ومدعمة للمشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات.

لقد أولى أعضاء الأمم المتحدة مسؤولية رئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين إلى مجلس الأمن. ولكنها مسؤولية تشترك في تحملها كل الدول الأعضاء للتأكد من أن مجلس الأمن لديه السبل اللازمة والدعم اللازم للاضطلاع بمهمته.

وبلدان الشمال كانت، وما زالت، من بين أهم البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهو نفس الالتزام الطويل الأمد بهذه المهمة الأساسية لمنظمتنا، التي تظهر عندما نؤكد الحاجة إلى تعزيز ترتيبات إجراء المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام. وينبغي لنا أن نهدف إلى اتخاذ الترتيبات التي تسهم في تحقيق دعم معزز لمجلس الأمن في اضطلاعه بواجباته، وفي التوصل إلى صياغة أدق لولايات العمليات، وفي بلوغ قدر أفضل من الإدراك والفهم لهذه الولايات من جانب البلدان المساهمة بقوات.

واسمحوا لي أيضا أن أؤكد في هذا الإطار، بوصفنا من المساهمين الهامين جدا بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الحاجة التي نشعر بها إلى آلية للبلدان المساهمة بقوات لكي تعرب من خلالها - على أساس منتظم - عن شواغلها وأفكارها وخبراتها لأعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة. ويقربنا هذا من عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن، مما يسهم بدوره في كفالة الدعم المستمر من جانب الرأي العام في بلداننا ومن جانب سلطاتنا الوطنية فيما يتعلق بهذه الأمور الهامة.

وقد رحبت بلدان الشمال بالخطوات التي اتخذت في هذا الصدد في العام الماضي. ومن المؤكد أننا وجدنا هذه المشاورات مفيدة للغاية. ونثق في أن هذه هي وجهة نظر مجلس الأمن نفسه. وقد آن الأوان لاستعراض الآلية وللنظر في سبل مواصلة تطويرها، على غرار ما رسمه بالفعل ممثل الأرجنتين.

واسمحوا لي أن أؤكد جانبين ترى بلدان الشمال أن لهما أهمية خاصة. وقد تطرق إليهما عدد من المتكلمين الذين سبقوني في هذه المناقشة.

أولا، نشعر أن إنشاء محفل للمشاورات من أجل البلدان المساهمة بقوات يؤدي إلى قدر أكبر من الفعالية والكفاءة في إدارة عمليات حفظ السلام وفي اتخاذ القرار الخاص بها. ونرى أنه من الأفضل إضفاء الصبغة المؤسسية على هذه الآلية بوصفها جهازا فرعيا بموجب المادة ٢٩ من الميثاق. وهذا يكفل قيام مشاورات منتظمة يضفي عليها الطابع الرسمي، وهذا أساسي بالنسبة لهذا الموضوع الذي يشكل شاغلا حاسما لدى المجتمع الدولي.

ثانيا، فضلا عن الترتيبات التي بت فيها المجلس بالفعل، من المهم أن تجري مشاورات أيضا مع البلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات قبل أن تتخذ قرارات ببدء عمليات جديدة. ونشعر أنه بهذا يكون المجلس والبلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات في مركز أفضل بالنسبة لتقييم الخيارات المتاحة تقييما واقعيا، وللبت في مسار الاجراء الذي سيتخذ. وأشعر أن الممثل الدائم لنيوزيلندا أدلى بتعليق، بطريقة فعالة للغاية، على التحفظات التي جرى الإعراب عنها، من جانب فرنسا بصفة خاصة، بشأن هذه النقطة.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن الآلية المؤسسية التي تتمتع بهذه السمات وتراعي هذه الشواغل هي في صالح مجلس الأمن نفسه والبلدان المساهمة بالقوات، وأنها ستسهم بطريقة إيجابية للغاية فيما يجب أن يظل عليه هدفنا العام: وهو تعزيز قدرة مجلس الأمن - وبالتالي قدرة الأمم المتحدة - على صيانة السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): المتكلم التالي هو ممثل أيرلندا. وأدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كامبل (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أيضا، سيدي الرئيس، أن أتقدم لكم بالتهاني. إن وفد بلدي يرحب بحرارة بقرار عقد هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن.

ويود وفد بلدي أولا أن يضم صوته إلى السفير كارديناس، الممثل الدائم للأرجنتين، في البيان الذي أدلى به، حيث حدد عددا من الاقتراحات التي طرحتها بلدان مختلفة مساهمة بقوات، بما فيها أيرلندا، بشأن كيفية تطوير اجراءات التشاور القائمة. ونقدر كل التقدير هذه المبادرة التي اتخذها وفد الأرجنتين.

وبوصف أيرلندا بلدا مساهما بقوات منذ فترة طويلة، فإنها تعتقد أنه من الصحيح والملائم أن الدول الأعضاء التي تسهم بأفراد عسكريين ومدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أن يكون لها إسهام في القرارات الجوهرية المتعلقة ببعثات حفظ السلام التي يساهم فيها أفرادها.

والحاجة إلى القيام بعملية فعالة للمشاورات تتضح أيضا في ضوء التجارب التي جرت مؤخرا بالنسبة لحفظ السلام وصنع السلام. فالعمليات في الصومال ورواندا ويوغوسلافيا السابقة أظهرت الحاجة إلى اجراءات جديدة تكفل قدرا أكبر من الدعم السياسي والثقة من جانب الدول الأعضاء لدور الأمم المتحدة وأنشطتها في حفظ السلام وبناء السلام. ولا يمكن التوصل إلى ذلك إلا من خلال تحسين تدفق المعلومات وزيادة الشفافية فيما يتعلق بالأساس المنطقي لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والغرض منها.

وقد أيدت أيرلندا أيضا تعزيز اجراءات المشاورات في إطار الجهود المبذولة لإصلاح وتحسين اجراءات عمل مجلس الأمن. وقد تحقق بالفعل تقدم كبير في جعل أساليب عمل مجلس الأمن أكثر شفافية. ونعتقد أنه من الممكن مواصلة تيسير ذلك وتعزيز العلاقة العامة للمجلس بالأعضاء كافة من خلال اتخاذ تدابير إضافية لتطوير الاجراءات القائمة فعلا للمشاورات المتعلقة بالقوات.

وقد رحب وفد بلدي ترحيبا حارا بالمبادرة التي اتخذها مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي لتوفير ضمان أكبر لاجراءات المشاورات التي كانت قائمة في ذلك الوقت. وقد أيدنا تلك المبادرة بوصفها خطوة أولى هامة صوب تلبية شواغل البلدان المساهمة بقوات ووضع سلسلة من الترتيبات ذات طابع مؤسسي لهذه المشاورات.

ولدى استعراض عملية اجراءات المشاورات التي وضعت في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، من الصعب أن نتفادى النتيجة التي مفادها أنه في حين أن هذه الاجراءات قد أسفرت عن تحسينات، إلا أن ممارستها لم تثبت الفعالية المرجوة منها. ولا يمكن أن تعزى المسؤولية عن هذه الحالة إلى طرف واحد من الأطراف المشتركة في هذه العملية. فنجاح أية اجراءات للمشاورات لا يمكن كفالته إلا إذا كان هناك اشتراك تام وفعال من جانب كل من تتهيأ له الفرصة لذلك.

وفي الوقت نفسه، يبدو أنه لم يولى اعتبار كاف لأن القصد من إجراءات التشاور الحالية لم يكن أن تغطي كل حالة، يكون من الضروري التشاور فيها مع البلدان المساهمة بقوات. ولا يزال للاجتماعات، التي تعقد على الصعيد التنفيذي برئاسة الأمانة العامة، دور تؤديه في عملية المشاورات. وربما كان من الممكن تجنب جانب من الصعوبات التي تعرضنا لها في العام الماضي لو توفر توازن أفضل في شكل إجراءات التشاور المستخدمة.

ويرى وفد بلدي أيضا - شأنه شأن الوفود الأخرى - أن الاجتماعات الخاصة بالبلدان المساهمة بقوات كثيرا جدا ما تعقد في مرحلة تكون فيها عملية المشاورات غير الرسمية داخل المجلس قد انتهت

تقريبا. ويتبع ذلك أن الآراء المعرب عنها من غير المرجح أن يكون لها آثار هامة على القرارات التي يتخذها المجلس في نهاية المطاف. وهذا لا يبدو متمشيا مع النية المعرب عنها في البيان الرئاسي (S/PRST/1994/62، ص ١) الصادر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ومؤداها أن هذه الاجتماعات ينبغي أن تعقد "في توقيت حسن" قبل أن يشرع المجلس في اتخاذ قراره.

كما أن نطاق الإسهام المجدي من جانب البلدان المساهمة بقوات في عملية اتخاذ القرارات، من خلال توفير آرائها في مرحلة مبكرة في عملية المشاورات غير الرسمية لا ييسره عدم توفر الوثائق التي تتاح لاجتماعات البلدان المساهمة بقوات. ومرة أخرى، لا يتمشى هذا مع الالتزام المتعهد به في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ بإتاحة ورقة غير رسمية، بما في ذلك وثيقة معلومات أساسية ذات صلة للبلدان المساهمة بقوات قبل عقد الاجتماعات بوقت كاف.

ولهذه الأسباب، بين أسباب أخرى، يرى وفد بلدي أنه ينبغي أن يجري مجلس الأمن استعراضا لإجراءات التشاور الحالية بغية التعرف على الكيفية التي يمكن بها زيادة تعزيز هذه الإجراءات وذلك للسماح بزيادة الإسهام المجدي للبلدان المساهمة بقوات في القرارات التي يتخذها المجلس فيما يتعلق بإدارة بعثات الأمم المتحدة للسلام ومقاصدها. وفي هذا الصدد، فإننا كما قلت نؤيد تأييدا تاما سلسلة المقترحات والأفكار التي عرضها الممثل الدائم للأرجنتين في بيانه الذي أدلى به في وقت مبكر. ونعتقد أن هذه المقترحات تتمشى تماما ونمط التطور العملي للإجراءات الحالية الذي كان متوقعا عند وضع تلك الإجراءات. كما أحاطت حكومة بلدي علما مع الترحيب بالمقترحات القيمة التي طرحتها حكومة كندا مؤخرا بشأن الكيفية التي قد يمكن بها تحسين إجراءات التشاور حول القوات، ونرى أن هذه المقترحات أيضا جديرة بالاهتمام الجاد.

ويرى وفد بلدي أن الهدف النهائي للجهود الرامية إلى تعزيز عملية الاتصالات والمشاورات بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن ينبغي أن يكون إنشاء جهاز فرعي محدد ينبثق عن مجلس الأمن لهذا الغرض. فمن شأن ذلك أن يوفر إطارا أكثر انتظاما وفعالية للحوار. وبالتوجيه المناسب للمعلومات، سيتسنى زيادة وعي مجلس الأمن بآراء البلدان المساهمة بقوات. وستتاح للبلدان المساهمة بقوات فرص أكثر منهجية لنقل آرائها بشأن وضع السياسات فيما يتعلق بعمليات السلام، من ناحية تعريف الأهداف العامة وتوفير التوجيه لعمليات محددة. ونرى أن إنشاء مثل هذا الجهاز سيتمشى تماما والميثاق على نحو ما تنص عليه المادة ٢٩. كما أننا لا نرى أن إنشاء هذا الجهاز الفرعي سيمس بأي حال الصلاحيات أو الامتيازات الحالية للمجلس. وعلى العكس من ذلك، نحن نرى أن ذلك سيساعد كثيرا مجلس الأمن في الوفاء على نحو أفضل بمسؤوليته النهائية عن صون السلم والأمن الدوليين من خلال ضمان تحقيق مستوى أكبر من الدعم السياسي والتفهم لإجراءات المجلس فيما بين الدول الأعضاء.

وختاما، تأمل أيرلندا أن يؤدي هذا الاجتماع وما ينبثق عنه من أفكار إلى تشجيع أعضاء مجلس الأمن على إجراء استعراض شامل للإجراءات المنصوص عليها في البيان الرئاسي المؤرخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، والتقدم ببعض المقترحات الجديدة عن كيفية زيادة تعزيز هذه الإجراءات. ونرى أن المقترح الإجرائي الذي طرحته نيوزيلندا اليوم في هذا السياق جدير بالاهتمام أيضا. ونحن - بوصفنا من البلدان المساهمة بنشاط بقوات - تواقون إلى رؤية الحوار بين البلدان المساهمة بقوات وأعضاء المجلس حول هذا الموضوع يتم بشكل إيجابي وبناء. ونحن مقتنعون بأنه لو كان هذا هو الحال فإن النتيجة النهائية ستكون وجود مجلس أمن أكثر فعالية فضلا عن تنفيذ ولايته بقدر أكبر من الفعالية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): المتكلم التالي هو ممثل النمسا، أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مانز (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بإضافة صوت وفد بلدي إلى أصوات وفود البلدان الأخرى المساهمة بقوات والتي طلبت منكم، سيدي الرئيس، عقد هذا الاجتماع الرسمي، فإننا أردنا أن نؤكد على أمرين. أولا، نحن مقتنعون بأن آلية المشاورات التي أنشئت قبل أكثر قليلا من العام كانت خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ثانيا، نحن نعتقد

بقوة أن الخبرة المكتسبة خلال العام الماضي تشير بوضوح إلى ضرورة تحسين أدائنا.

وأود أن أؤكد على أن أداءنا جميعا هو الذي يجب أن يتحسن. فليست الآلية المنشأة بموجب البيان الرئاسي المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ هي وحدها التي تحد من الحوار بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، رغم اتسامها ببعض أوجه القصور. فلابد لي من أن أنوه بأن البلدان المساهمة بقوات ربما تكون هي أيضا لم تستفد على أفضل وجه من الفرص التي تسنح لها مما سمح لهذه الاجتماعات بأن تبقى أقرب ما تكون إلى مجرد جلسات للإحاطة الإعلامية. وفي حين أنه من الصحيح دونما شك أن معظم هذه الاجتماعات وجهت الدعوة لعقدها في مرحلة متأخرة كان المجلس والأمانة العامة قد استكملا فيها مداولاتهما، فإن من المؤكد أنه كان بوسع البلدان المساهمة بقوات في معظم الحالات أن تتصرف على نحو أفضل بأن تشرك رئاسة مجلس الأمن والأمانة العامة في مناقشة موضوعية. ومع ذلك، دعوني أضيف إلى ما تقدم أننا قدرنا دائما المعلومات الدقيقة المقدمة إلينا من الأمانة العامة وكذلك استعدادها للرد على أسئلتنا.

ونحن ملتزمون التزاما راسخا بجهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وعلى مر السنين انضم أكثر من ٠٠٠ ٣٥ من أبناء النمسا إلى قوات أصحاب الخوذ الزرق. ونحن مشتركون حاليا في تسع عمليات لحفظ السلام. وما زلنا مقتنعين بأن عمليات حفظ السلام من أفضل الأدوات اللازمة لتحقيق غايات الميثاق.

وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الأساسية عن التأكد بأن لديه صورة كاملة عن الحالة فضلا عن آراء كل الأطراف المعنية في أية عملية لحفظ السلام قبل التوصل إلى قرارات بشأنها. وتدرك النمسا ـ التي كانت عضوا في المجلس قبل سنوات قليلة ـ ضرورة صون صلاحيات مجلس الأمن. غير أنه لكل بلد مساهم بقوات مصلحة مشروعة في أن يأخذ المجلس آراءه في الاعتبار في الحالات التي يمكن أن تؤثر فيها قرارات المجلس المنتظرة بشأن إحدى عمليات حفظ السلام على مواطني هذا البلد العاملين في خدمة الأمم المتحدة. ولهذا الغرض، تحتاج الآلية الحالية للمشاورات إلى التحسين.

لذلك، نؤيد تمام التأييد المقترحات التي وضعها عدد كبير من البلدان المساهمة بقوات حسبما قدمت به صباح اليوم في البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للأرجنتين.

وفي ضوء عبء العمل الذي يضطلع به مجلس الأمن، فإنه يتعين علينا أن نبحث عن الطريقة الأكثر كفاءة وأكثر فعالية لتنظيم هذه الاجتماعات. بيد أنه يجب ألا يكون هناك شك في أن لدينا اعتقادا قويا بضرورة تعزيز التشارك بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات تحقيقا لمصلحتنا المشتركة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): المتكلم التالي هو ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها المجلس تحت رئاستكم، سيدي، فاسمحوا لي بأن أهنئكم على توليكم مسؤولياتكم الجسيمة، وأن أعرب عن اقتناعي بأن المجلس سيستفيد من خبرتكم في مداولاته. وأود أيضا أن أعرب عن إعجابي بالطريقة التي أدار بها سلفكم سفير عمان أعمال المجلس خلال فترة رئاسته.

تؤيد باكستان الحاجة إلى زيادة الطابع الرسمي والمؤسسي لآلية المشاورات بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن بهدف توفير أوسع تأييد ممكن من جانب الدول الأعضاء لعمليات حفظ السلام التي يقرها مجلس الأمن. وإنني واثق من أن مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات سيواصلان تحت قيادتكم المقتدرة الانخراط في حوار بناء.

ما فتئت باكستان تتابع عن كثب المداولات الخاصة بحفظ السلام وتشارك فيها بنشاط. ونفعل ذلك لأننا نعتقد أن من الأهمية البالغة أن تتصرف الأمم المتحدة قبل نشوب الصراع بدلا من أن تتدخل بعد أن يحتدم الصراع بالفعل.

وباكستان من جانبها تعاونت واشتركت بحماس في جهود الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلام. وتعتبر باكستان حاليا رابع أكبر بلد يساهم بقوات في عمليات

الأمم المتحدة لحفظ السلام. فهي تشارك بـ ٢ ٤١٨ فردا في عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفي كرواتيا وفي هايتي وفي جورجيا وفي العراق والكويت وفي أنغولا وفي ليبريا وفي رواندا وفي الصحراء الغربية. ووفرت باكستان أيضا كتيبة مشاة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وفرقتين استجابة لاقتراح الأمين العام الخاص بترتيبات قوة الأمم المتحدة الاحتياطية.

وحتى بعد انسحاب قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك ستشكل باكستان، انطلاقا من دعمها المستمر لعمليات حفظ السلام وتعاونها مع هذه العمليات، جزءا من قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات بتوفير فرقة للمساعدة في المحافظة على السلام في البوسنة والهرسك.

وتعتقد باكستان اعتقادا جازما بأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تجسد الالتزام السياسي المتواصل من جانب الدول الأعضاء لمفهوم الأمن الجماعي وصيانة السلم والأمن الدوليين. ولا تزال جنوب آسيا نفسها مستفيدة من أحد أقدم عمليات حفظ السلام في شكل فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان.

لذلك تؤيد باكستان جميع المبادرات والآليات التي تسمح بزيادة الكفاءة والفاعلية في تنفيذ عمليات حفظ السلام. وينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على نظام المشاورات المسابقة بين أعضاء مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات المحتملة، والأمانة العامة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي ألا يكون هناك تعديل في ولاية وطبيعة ومدة بقاء عمليات حفظ السلام دون إجراء مشاورات حقيقية وكاملة في آلية مؤسسية بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. ومن الأمور البالغة الأهمية أن يُبقي مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات أي عملية قيد النظر في جميع مراحلها.

لقد أسهم مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة للأمم المتحدة، إسهاما قيِّما في تحسين قدرة الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلام. ونثق بأننا، تحت قيادتكم المقتدرة، سيدي الرئيس، سنواصل الاشتراك في حوار بنَّاء يؤدي إلى زيادة السلام والوئام بين جميع الأمم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باتريوتا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود قبل كل شيء أن أرحب بالفرصة التي أتيحت لنا لمناقشة العلاقة بين البدان المساهمة بقوات وأعضاء مجلس الأمن في اجتماع رسمي لمجلس الأمن. ومن دواعي الارتياح الكبير أن نشارك في مناقشة عامة بشأن موضوع يهم العضوية بأسرها. ونأمل أن نسجل على النحو الواجب جميع الآراء والمقترحات التي أعرب عنها اليوم وأن يتم البت فيها. ونثق في أن الفرصة ستتاح لنا تحت قيادتكم المقتدرة، سيدي، لإجراء مداولات مثمرة بشأن هذا البند.

أود أن أعرب عن تقديري للممثل الدائم للأرجنتين السفير كارديناس على دوره النشط في إجراء المناقشة اليوم وعلى مبادرته بأكملها. أود أيضا أن أعرب عن تقديري لدور السفير كيتنغ الممثل الدائم لنيوزيلندا في طرح هذه المبادرة.

نظمت هذه الدورة الرسمية استجابة لطلب تقدمت به ٣٤ دولة من الدول الأعضاء في رسالة موجهة إلى سعادة رئيس مجلس الأمن. وفي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للأرجنتين هذا الصباح ذكر أسماء البلدان التي كانت تناقش الوسائل الممكنة لتحسين التنسيق بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات.

ولقد توصلت هذه البلدان إلى رأي عام بشأن ما هو مرغوب فيه ومجد في هذه المرحلة بغية تعزيز تعاون أوثق وأكثر تركيزا بين المشاركين في بعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. إننا نؤيد بيان الأرجنتين ونود أن نركز على بعض العناصر التي نرى أنها ضرورية في تناول هذا الموضوع.

ومع الزيادة التي حصلت مؤخرا في عدد عمليات حفظ السلام وتعقدها المتزايد، تعين على

الأمم المتحدة أن تواجه تحديات جديدة بدرجات متفاوتة من النجاح. وفي مناسبات عديدة كان على المنظمة أن تعترف بقيودها وفي مناسبات أخرى تمكنت من أن تعالج بطريقة خلاقة المشاكل التي واجهتها. وفي جميع الحالات مثلت الخبرة المكتسبة من معايشة الحالات الصعبة مصدر قوة في مواجهة حالات عدم اليقين في المستقبل في ميدان حفظ السلام.

وفي هذا السياق لا يمكن المبالغة في التأكيد على الحاجة إلى إجراءات كافية تضمن التماسك اللازم بين البلدان المساهمة بقوات وأعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة.

إن البيان الرئاسي الذي صدر عن مجلس الأمن في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وضع الأساس لآلية غير رسمية تمثل خطوة أولى في الاتجاه السليم. لكن البيان اهتدى بحكمة الاعتراف بأن الترتيبات المقترحة في هذا الصدد يجب أن تخضع للاستعراض في ضوء التجربة. وبعد مرور عام نرى أن الوقت قد حان للنظر في السبل اللازمة لتحسين فعالية هذه المشاورات ووضعها في إطار يمكن التنبؤ به على نحو أكثر.

وبعض التدابير المقترحة في هذا الصدد تستحق الدراسة الجادة. وهناك حاجة إلى آلية للمشاورات تتسم بمزيد من الرسمية والمؤسسية. وينبغي أن يعقد اجتماع تشاوري قبل أن يعقد مجلس الأمن جلسة يتوقع أن يتخذ فيها قرارات بشأن تمديد أو تعديل أو إنهاء ولاية عمليات محددة لحفظ السلام. وعند إنشاء عملية جديدة لحفظ السلام، ينبغي للآلية أن تسمح بإجراء مشاورات مع البلدان المحتمل أن تساهم بقوات، وينبغي عقد جلسات خاصة لهذه الآلية في حالة حدوث تطورات لا يمكن التكهن بها بشأن عمليات حفظ السلام التي تتطلب اتخاذ إجراء من جانب المجلس.

ونرى أن آلية المشاورات ينبغي أن يتولى رئاستها أحد أعضاء مجلس الأمن لمدة عام. ويمكن لهذا العضو أن يستعين بأعضاء آخرين حسب الاقتضاء. ويبلغ رئيس الآلية المجلس بوجهات النظر التي يعرب عنها المشاركون في اجتماعاتها. وينبغي أن يتضمن الجدول الشهري التمهيدي لعمل المجلس إشارة إلى المواعيد المتوقعة لهذه الاجتماعات.

ودعم الأمانة العامة في عقد اجتماعات الآلية سيكون ذا أهمية أساسية. وينبغي أن يعلن عن هذه الاجتماعات في يومية الأمم المتحدة. كما ينبغي أن توفر الأمانة العامة جدول الأعمال والمعلومات ذات الصلة لهذه الاجتماعات حتى تساعد البلدان المساهمة بقوات في النظر في المسائل التي سيجري التداول بشأنها.

ونظرا للطبيعة المختلفة لعمليات حفظ السلام فإن الاجتماعات التي تنظمها الأمانة العامة لإبلاغ البلدان المساهمة بقوات بالقضايا المتصلة بهذه العمليات، ينبغي أن تستمر على النحو الذي تعقد به اليوم.

لقد دأبنا في شتى محافل الأمم المتحدة على المشاركة في مناقشة هذا الموضوع بغية تعزيز دور المنظمة في هذا الميدان. وكمسعى مواز لهذا، واسترشادا بنفس الأهداف الشاملة للمناقشة التي تدور اليوم، شجعنا توسيع العضوية في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ولا نزال على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء ومع الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة والأمانة العامة للبحث عن أفضل الحلول لتعزيز التدابير التي تتخذ بموجب الميثاق لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل لكسمبرغ. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فولزفيلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لي الشرف أن أتكلم أمام مجلس الأمن بالنيابة عن بلدان البنلوكس: بلجيكا وهولندا وبلدي، لكسمبرغ.

وأود بادئ ذي بدء أن أهنئكم يا سيادة الرئيس على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وأود الإعراب عن تقديري لكم لعقدكم جلسة رسمية لمجلس الأمن للنظر في سبل تدعيم اجراءات التشاور الراهنة بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، تؤيد بلدان البنلوكس كل التأييد البيان الذي أدلى

به هذا الصباح الممثل الدائم للأرجنتين، السفير كارديناس.

إننا نسلم بأن آلية التشاور التي وضعت موضع التنفيذ باعتماد البيان الرئاسي المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٤ قد يسرت تحسين الشفافية في اتخاذ المجلس لقراراته بشأن عمليات حفظ السلام.

بيد أننا نعتقد بأنه يمكن، بل ويجب، تحسين طرائق هذه المشاورات للتوصل الى طابع تمثيلي أفضل وشفافية وكفاءة أكبر في عملية صنع القرارات. وينبغي التشاور مع البلدان المساهمة بقوات على أساس منتظم، منذ اللحظة التي يجري التفكير فيها في الولاية، وقبل أن يتخذ المجلس أي قرار عن إنشاء عملية لحفظ السلام. والحق أن عمليات حفظ السلام التي يقيمها المجلس لن تحظى بتأييد كاف من الدول المساهمة بقوات إلا اذا روعيت مصالحها المراعاة الكافية عند تحديد الولايات ونشر العمليات في الميدان.

إن من شأن زيادة الشفافية في عملية صنع قرارات المجلس أن تحدث أثرا إيجابيا على الالتزام السياسي للبلدان المساهمة بقوات في الوقت الراهن وفي المستقبل. ومن نافلة القول أن التعدي على مجالات اختصاص المجلس أو سلطاته ليس أمرا مطروحا.

ومن رأينا أن عددا معينا من التحسينات قد يساعد على جعل اجتماعات البلدان المساهمة بقوات أكثر فاعلية. إننا نفكر في عدد من التدابير من بينها التدابير التالية: أولا، ينبغي الإعلان عن الاجتماعات في "اليومية" في وقت مبكر بحيث يتاح للوفود أن تستعد لها على النحو الملائم. وثانيا، ينبغي أيضا توفير الوثائق الضرورية للوفود قبل الاجتماعات. وثالثا، ينبغي توزيع تقارير الأمين العام عن العملية قيد النظر على الوفود المعنية لتمكينها من دراسة الخيارات المقترحة من قبل الأمين العام. ورابعا، ينبغي أن تجري المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات على أساس منتظم، وفي وقت مبكر بحيث تكون مفيدة، وذلك في كل مرة تنشأ فيه عملية لحفظ السلام أو تعدل أو توسع أو تنهى. وخامسا، ينبغي توزيع محاضر الجلسات التي تعقد مع البلدان المساهمة بقوات على أعضاء المجلس. وتعتقد بلجيكا وهولندا ولكسمبرغ أنه قد يكون من الملائم اتخاذ قرار رسمي من مجلس الأمن من أجل إعطاء طابع رسمي لهذه الطرائق للتشاور والتعاون.

وتأمل بلدان البنلوكس أن يحظى باهتمام المجلس هذا النداء من أجل إجراء مشاورات ذات طابع مؤسسي وفعال وتمثيلي أكبر بين البلدان المساهمة بقوات وبين مجلس الأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل لكسمبرغ على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل كولومبيا. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لوندونيو - باريديس (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود في مستهل كلمتي أن أهنئكم يا سيادة الرئيس على توليكم رئاسة مجلس الأمن. إننا نعلم كل العلم أن كفائتكم وقدراتكم سوف تعنى أن تكلل مداولات المجلس بالنجاح.

ومن دواعي سرورنا أن ينظر مجلس الأمن، بناء على مبادرة وفد الأرجنتين، في مسألة المشاورات وبين البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام. ويعكس ذلك الاهتمام الذي تبديه دول أخرى بهذه القضية. ويؤيد وفدي كل الجهود المبذولة للارتقاء بالبحث عن الشفافية في عمل شتى أجهزة المنظمة وقراراتها، ولا سيما عمل وقرارات مجلس الأمن.

بيد أننا نعتقد أنه على الرغم من أن الترتيبات المقترحة تشكل خطوة باتجاه التصدي للحاجة الملحة الى آلية تنسيق فعالة للبلدان المساهمة بقوات، فإنه ينبغي النظر الى ذلك بوصفه تدبيرا مؤقتا الى حين التوصل الى حل أبقى للمشكلة الأوسع. وينبغي أن يأتي هذا الحل من الفريق العامل المعني بإصلاح المجلس أو الفريق العامل المعني بتدعيم منظومة الأمم المتحدة.

وقد سلمت المنظمة، باتخاذها قرارا بإنشاء الفريق العامل المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، بالحاجة الى تعزيز الشفافية داخل مجلس الأمن. فالشفافية ضرورية لكفالة

أن يكون لقرارات المجلس الشرعية المطلوبة، بالنظر الى أهميتها الكبيرة، وستحدد الشفافية الى حد كبير ما إن كان التنفيذ الفعال والكفء للولايات صالحا للبقاء.

وفيما يتعلق بآلية المشاورات المقترحة، لدينا بعض التعليقات. فرغم أن الآلية تهدف الى توسيع مشاركة الدول الأعضاء في المناقشات المتعلقة بعمليات حفظ السلام، فمما يؤسف له أنها تعزز أيضا الميل الى جعلها أدوات لمجلس الأمن قاصرة عليه، فتهمش بذلك أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى. ونحن نعتقد بأنه ينبغي أن تنطلق الجهود الرامية الى تعزيز الشفافية في المجلس من الافتراض بأن من الضروري تدعيم دور الجمعية العامة إزاء القضايا المتصلة بالسلم والأمن الدوليين. وليس من المستصوب الى حد كبير أن يحرم جهاز مفوض بالأمر بنشر عمليات حفظ السلام من القدرة على المساهمة في نجاحها.

وفيما يتعلق بالأمانة العامة، فإننا نعتقد بأن من المستصوب أن تحتفظ بدور الرئيس المشارك الذي تتمتع به في الترتيبات الراهنة للمشاورات غير الرسمية. ولسنا نرى أي ميزة على الإطلاق في تقليص دور الجهاز المسؤول عن تنفيذ العمليات. كما أننا نعتقد أن من المستصوب، لدواعي التساوق والتمثيل الجغرافي، أن يشارك في رئاسة الآلية رئيس مجلس الأمن. واذا ما انطوى ذلك على عبء عمل مفرط بالنسبة لرئيس المجلس، فمن الممكن النظر في بدائل. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون الرئيس المشارك الدولة التي كانت تترأس المجلس في الشهر السابق.

أما عن الاقتراح بأن تكون آلية التشاور جهازا تابعا لمجلس الأمن، فإننا نرى أنه ليس من الضروري ولا من المستصوب أن نعمد إلى المادة ٢٩ من الميثاق. أن جهازا كالجهاز المقترح يتطلب المرونة، ثم أنه لن يتم كسب شيء بمجرد جعل الجهاز أقرب إلى الطابع الرسمي. بل من الأفضل أن يتخذ قرار من هذا القبيل بعد أن تتم الأفرقة العاملة إنجاز عملها. بعدئذ يمكن أن تصبح المشاورات جزءا من صفقة شاملة من التدابير.

وأخيرا، فكما أن الآلية المقترحة تقضي بأن يقدم رئيسها تقريرا إلى المجلس عن الآراء التي يعرب عنها في كل جلسة، نعتقد أنه ينبغي له أن يقدم أيضا بنفس الانتظام تقريرا إلى الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل كولومبيا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي هو ممثل الهند. فأدعوه إلى أن يتخذ مقعدا إلى طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه.

السيد شاه (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أبدأ بتوجيه التهنئة إليك سيدي الرئيس على توليك رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. إن مهاراتك الدبلوماسية وخبرتك المشهودتين ستكونان رصيدا كبيرا لعمل المجلس تحت رئاستكم.

ينظر المجلس اليوم في قضية اكتسبت أهمية خاصة عقب زيادة مشاركة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة في عمليات حفظ السلام في العالم كله. إن تزايد تعقد العمليات التي رخص بها المجلس يتطلب مشاورات فعالة بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، إذا أريد أن تنفذ بنجاح الولايات الصادرة عن المجلس.

إن نظام المشاورات، الذي شرع فيه عقب بيان المجلس في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، كان أول مظهر ملموس لهذا المطلب. وقد جرى تطبيق هذا الإجراء الآن على فترة يكفي طولها لأن نستعرض فعاليته ولأن ننظر في تحسينه. ونحن، بوصفنا أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في الأمم المتحدة منذ مولدها، نثق بأن آراءنا ستؤخذ في الاعتبار بروح من التعاون ومن الإسهام البناء.

وفيما يتعلق بمنهجيات نظام التشاور مع البلدان المساهمة بقوات، وجد وفدي أن الآلية الموجودة حاليا، المنطوية على عقد جلسات مع البلدان المساهمة بقوات، يتقاسم رئاستها رئيس مجلس الأمن وممثل الأمين العام، نظام مرض تماما. إن مجلس الأمن والأمين العام هما وكيلان هامان مسؤولان عن تنفيذ مقررات المجلس. فدون حضور ممثل الأمين العام بوصفه رئيسا مشاركا، إلى جانب الرئاسة، سيفقد التوازن الموجود بين المسؤولية السياسية والرقابة التنفيذية، وهو توازن لا غنى عنه لجعل تلك المشاورات فعالة. ولا نعتقد أن

إيكال هذه المهمة إلى هيئة فرعية للمجلس أو إبقاء ممثل الأمين العام على الهامش سوف يعززان فعاليتها.

وعلى الرغم من ارتياحنا إلى المنهج الحالي في التشاور، نعتقد أن بعض التحسينات وبعض التنظيم سيعززان كثيرا فعالية قدرة مجلس الأمن على صنع القرار. ونرى أن المشاورات ينبغي أن تجري على أساس منتظم، وليس بالضرورة قبل أن توشك الولاية على انتهاء مدتها أو عند احتياج الأمر إلى تمديدها. وينبغي أن يسبقها تقديم تقارير مفصلة في الوقت المناسب من الأمانة العامة. وينبغي أن يكون تقرير الأمين العام متاحا للبلدان المساهمة بقوات في نفس الوقت الذي يتاح فيه لأعضاء المجلس، وينبغي أن تجري المشاورات بين أعضاء المجلس والبلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات، قبل وضع أية ولاية خاصة بعملية جديدة في صورتها النهائية.

ومن المفيد أيضا القيام بممارسة استعراض وتحديث وتعديل الولايات الخاصة بعمليات حفظ السلام الفردية، وذلك بشكل شفاف تماما.

وقبل أن أختتم حديثي أود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزام الهند باستمرار المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كجزء من تأييدنا التقليدي لحفظ السلم والأمن الدوليين ولاستمرار التزامنا بهذا الحفظ، من خلال الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل الهند على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

والمتكلم التالي هو ممثل اليونان. فأدعوه إلى شغل مقعدا إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد زاخاراكس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أهنئك يا سيدي الرئيس على توليك منصب رئيس مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. ولا أشك أن خبرتك المهنية ومهاراتك ستكونان عونا لا يقدر بثمن على تصريف شؤون المجلس. وأود أيضا أن أشكر سلفك، السفير الخصيبي، ممثل عمان، على أدائه الفعال لواجبات المنصب، خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

ويطيب لوفدي أن تتاح له هذه الفرصة لمخاطبة المجلس عن القضية الهامة التي هي قضية تحسين جهاز المشاورات بين البلدان المساهمة بقوات وأعضاء مجلس الأمن.

وأود أن أنضم إلى جميع المتكلمين الآخرين الذين نوهوا بالأهمية التي يعلقونها على تحسين الإجراءات الموجودة حاليا لتدفق المعلومات والآراء بين أعضاء المجلس والبلدان المشاركة في عمليات حفظ السلام، التي تصدر إليها ولاية من المجلس. وقد ساندنا هذه العملية باعتبارها عملية مرغوبا فيها بل حتمية، نظرا لتعقد عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة. إن للبلدان المساهمة بقوات حقا في أن تستشار بشأن عملية صنع القرار في عمليات حفظ السلام التي لتلك البلدان مصلحة مباشرة فيها من خلال توفير قوات منها.

ونحن نعتقد أن الحوار المكثف والتفاعل الأكثر انتظاما بين جميع من يعنيهم الأمر سيعززان فعالية وكفاءة جهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام ذي الأهمية الجوهرية.

ولذا فنحن ممتنون للأرجنتين على مبادرتها الرامية إلى إيجاد متابعة للآلية الموجودة حاليا، التي أنشأها البيان الرئاسي الصادر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

وتنضم اليونان انضماما كاملا إلى البيان الذي أدلت به الأرجنتين، والذي يوجز بدقة المناقشات التي شارك فيها، والآراء التي أعرب عنها، عدد كبير من الوفود المهتمة بالموضوع حول الحاجة إلى مزيد من تحويل النظام الآنف الذكر، إلى آلية للمشاورات أقرب إلى الناحية الرسمية والمؤسسية.

واليونان، التي لا تحدوها أية رغبة في التعدي على سلطة مجلس الأمن وامتيازاته، بل تقصد الإسهام في تحقيق مصداقية المجلس وتعزيزها، والتي تساهم في الوقت الحاضر في عدة عمليات لحفظ السلام، إلى جانب إسهامها الطوعي الكبير في ميزانية حفظ السلام، طالما ساندت إيجاد إجراءات تشاور محسنة، في سياق الجهود التي تبذل لتحقيق قدر أكبر من الشفافية في عمليات المجلس. إن الفائدة الناجمة عن

زيادة الشفافية المذكورة ستتمثل بصفة عامة في دعم سياسي ذي مستوى أعلى، فيما بين الدول الأعضاء لما للأمم المتحدة من دور وأنشطة في حفظ السلام. وهذا الدعم هو عامل أساسي في كفالة استمرار مشاركة القوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأود ختاما أن أعرب عن الأمل في أن يتخذ مجلس الأمن قرارا شاملا حول هذه القضية الهامة في أقرب وقت ممكن، كوسيلة لزيادة تعزيز إجراءات التشاور مع البلدان المساهمة بقوات، فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام الجارية أو المستقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل اليونان على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

والمتكلم التالي هو ممثل تركيا. فأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد سليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في مناسبات عديدة، أعربنا عن آرائنا بشأن الحاجة إلى جعل مجلس الأمن أكثر شفافية واستجابة وخضوعا للمساءلة وتمثيلا. وفي جلسات الجمعية العامة والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة، وكذلك في جلسات المجلس نفسه، شرحنا موقفنا فيما يتعلق بشفافية عملية اتخاذ القرارات في المجلس، وجعلها أكثر ديمقراطية. وفي الجولة القادمة من مداولات الفريق العامل المفتوح العضوية سنستمر في تناول هذا الموضوع. ولدى وفدي اعتقاد قوي بأن الانفتاح والديمقراطية في أساليب وإجراءات عمل مجلس الأمن من شأنهما أن يعززا كفاءة المجلس وفعاليته.

بمقتضى المادة ٢٥ من الميثاق، تتعهد الدول الأعضاء بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها. وهذا يجعل المجلس يتمتع بمركز فريد داخل منظومة الأمم المتحدة. فضلا عن ذلك، تستمد قرارات مجلس الأمن السلطة من حقيقة أن المجلس، عملا بالمادة ٢٤ من الميثاق، يتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولهذا السبب، من الضروري أن تكون قرارات المجلس متمشية مع آراء الأعضاء بصورة عامة.

وحقيقة أن قرارات المجلس يجب أن تستند إلى توافق كاف في الآراء متأصلة أيضا في نص وروح المادة ١ (٤) من الميثاق، التي تنص على أن "تنسيق أعمال الأمم" واحد من مقاصد الأمم المتحدة. لذلك، فإن إنشاء آلية يوثق بها وعملية للحوار بين المجلس والأعضاء بصورة عامة مسألة ذات أهمية بالغة. فمن شأن هذا أن يمكن الأعضاء بصورة عامة من المشاركة، حيثما اقتضت الضرورة، في عملية صنع القرار في المجلس وأن يضمن دعما أكبر لإجراءات المجلس.

واستنادا إلى هذا التحليل، رحبنا بجميع المبادرات والخطوات الرامية إلى تحقيق الشفافية وأيدناها بقوة. وفي رسالتنا التي عممت في الوثيقة S/1994/1237، شددنا على تأييدنا لمبادرة الأرجنتين ونيوزيلندا المتصلة بإضفاء الطابع المؤسسي على إجراءات التشاور بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. ومن نفس المنطلق، رحبنا بمبادرة فرنسا في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (S/1994/1279).

إن المقترح الجديد والمحسن بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار بين المجلس والمساهمين بقوات لُخص في البيان الذي ألقاه ممثل الأرجنتين. ووفدي، إلى جانب وفود عديدة أخرى، يتفق مع ذلك البيان. ونؤمن إيمانا قويا بأن الآلية التي اقترحتها الأرجنتين ستسهم في تعزيز فعالية المجلس وسلطته الأدبية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): المتكلم التالي ممثل زمبابوي. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سينغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أتقدم إليكم، سيدي، بالتهنئة الحارة على ترؤسكم مجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن على ثقة بأنكم بخبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية المعروفة جيدا ستوجهون أعمال المجلس للوصول بها إلى خاتمة ناجحة. وأعرب أيضا عن الشكر لسلفكم، السفير سليم بن محمد الخصيبي، سفير عمان، على إدارته القديرة لأعمال المجلس أثناء شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

إننا نقدر الجهود التي بذلتها الأرجنتين والوفود الأخرى المهتمة التي قامت بدور ريادي في هذه المناقشات بشأن الموضوع الهام، موضوع المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. فهذه المناقشات استمرار للمبادرة التي تقدمت بها نيوزيلندا والأرجنتين بشأن هذا الموضوع في عام ١٩٩٤. ونحن نفهم أن هذه المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات ترمي إلى تعزيز فعالية وكفاءة ومصداقية مجلس الأمن. وهي تكمل عمل المجلس.

وزمبابوي، بوصفها من بين البلدان المساهمة بقوات، تجد النظام الحالي للمشاورات بين المجلس والمساهمين بقوات غير مرض؛ وهناك بكل تأكيد مجال للتحسين. فالاتصالات الحالية بين مجلس الأمن والمساهمين بقوات هي أقرب إلى الإحاطات الإعلامية من جانب المجلس منها إلى المشاورات بشأن قضايا مضمونية متصلة بالسلم والأمن الدوليين اللازمة لتحسين عملية صنع القرارات في المجلس.

إن موقف وفدي من هذه المسألة ومن مسائل أخرى أعلن بوضوح في بياننا في الجلسة العامة للجمعية العامة أثناء مناقشة إصلاح مجلس الأمن وإعادة تشكيله. ومن المهم أن نلاحظ أن المجلس، بموجب الممارسة الحالية هو الذي يقرر بدء أي عملية لحفظ السلام، ولذلك فإنه يحدد ولاية عمليات حفظ السلام. ولا يظهر المساهمون بقوات في الصورة إلا بعد تحديد الولاية. وبالتالي، لا تتمكن الدول الأعضاء من التأثير في قرارات المجلس أثناء المشاورات غير الرسمية التي أصبحت علامة مميزة لآلية صنع القرار في المجلس في فترة ما بعد الحرب الباردة. لذلك، من المنطقي أن نستنتج أن الأعضاء بصورة عامة، الذين يتصرف المجلس نائبا عنهم، لا دور لهم في تحديد الولاية. وأسلوب صنع القرارات هذا يستبعد الأعضاء جميعا في عهد يجري فيه التذكير بفضائل الديمقراطية والشفافية. وقد حان الوقت لتطبيق المادة ٤٤ من الميثاق.

إن وفدي يؤيد المقترح الرامي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على آلية المشاورات. فهذا سيتيح للدول الأعضاء أن تشارك في عملية صنع القرارات بتقديم مدخلات تساعد مجلس الأمن على اتخاذ القرار لبدء عملية ما لحفظ السلام. وإن مشاركة الدول الأعضاء ستساعد الأعضاء بصورة عامة على فهم طبيعة المشاكل من جميع جوانبها وتحديد ما تنطوي عليه من مخاطر وتقييم المدة الزمنية اللازمة لاستمرار عملية ما لحفظ السلام. إنها ستعزز روح خضوع مجلس الأمن للمساءلة أمام الأعضاء بصورة عامة، الذين يتصرف بالنيابة عنهم، وذلك كما طالب به قرار الجمعية العامة ٤٨/٢٦٤. ومن رأينا أن مشاركة الدول الأعضاء ستعزز سلطة المجلس الأدبية وهيبته ومصداقيته في وقت يبدو فيه أن القرارات ببدء عمليات جديدة تتخذ في أماكن أخرى.

أما وقد تمتعنا بعضوية هذا المجلس قبل بضع سنوات، فإننا ندرك الضغوط التي يتعرض لها المجلس للاستجابة لحالات الطوارئ. بيد أننا مقتنعون بأن قيام مجلس الأمن بإجراء مشاورات ذات مغزى سيزيد ثقة المجتمع الدولي في قدرة المجلس على النهوض بحكمة وموضوعية بولايته التي ينص عليها الميثاق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل زمبابوي على الكلمات اللطيفة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل جمهورية كوريا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يانغ لي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، أود، سيدي، أن أتقدم إليكم بالتهنئة على ترؤسكم مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. وإننا لعلى ثقة بأن خبرتكم وحكمتكم ستمكنان المجلس من النهوض بمسؤولياته بفعالية. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تقدير وفدي العميق لسلفكم، السفير الخصيبي، سفير عُمان، على توجيهه الرائع لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

وإذ أنتقل إلى البند قيد المناقشة، أود أن أشكر السفير الأرجنتيني اميليو كارديناس على بيانه، الذي نقل فيه المشاعر العامة لعدد كبير من الدول الأعضاء بشأن المشاورات بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، وعرض فيه بعض الاقتراحات المحددة من أجل تحسينها.

وإن جمهورية كوريا، بوصفها مؤيدا قويا لهذه المشاورات، تشير بسرور إلى أن الآلية الثلاثية أصبحت

الآن سمة ثابتة للأمم المتحدة، ودلّلت على فائدتها منذ انشائها من خلال البيان الرئاسي لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. لكننا نشعر بأننا مجبرون على الإشارة إلى أن المشاورات أوضحت أيضا العديد من أوجه العجز والقصور، وأود أن أشير بإيجاز إلى البعض منها هنا اليوم.

في معظم الحالات كانت الجلسات تعقد قبل لحظات فقط من انتهاء الولاية. ويرى وفد بلدي أن هذه الجلسات تتطلب إعدادا منظما وتحديدا للمواعيد أفضل بكثير، حسبما يتوخاه البيان الرئاسي.

وإن الإحاطات الإعلامية التي تجري في الاجتماعات لا تقدم في بعض الأحيان أية عناصر جديدة غير تلك التي كانت متوافرة للبلدان المساهمة بقوات من خلال تقرير الأمين العام المنشور. علاوة على ذلك، فإن التوصيات والآراء التي تعرب عنها البلدان المساهمة بقوات في سياق المشاورات الثلاثية لا تنعكس على النحو الكافي في قرارات مجلس الأمن اللاحقة، وبالنسبة للعديد من البلدان المساهمة بقوات، فإن عدم القدرة على التنبؤ بمصير قواتها ما زال يمثل مصدر قلق دائما.

وإنه لفي هذا السياق أكدت الدول الأعضاء مرة أخرى تأكيدا قويا، أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة، على الأهمية الحاسمة لعمليات الأمم المتحدة في صون السلم من أجل الحفاظ على السلم والأمن العالميين، وشددت على ضرورة تحسين ترتيبات المشاورات القائمة بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة.

وتسلّم جمهورية كوريا تسليما تاما بأن مجلس الأمن يضطلع بالمسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين، ومن ثم فإنه يضطلع بالمسؤولية السياسية الشاملة عن جميع عمليات الأمم المتحدة لصون السلام. ولكن، يجب علينا ألا ننسى حقيقة أن نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يتوقف أيضا على الدعم النشط ومشاركة الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان المساهمة بقوات. ولهذا السبب يؤيد وفد بلدي الاقتراح الذي يستهدف إجراء مزيد من التحسين للآلية القائمة المعنية بالمشاورات الثلاثية، من خلال إنشاء جهاز فرعي بموجب المادة ٢٩ من الميثاق، كما اقترح ذلك السفير كارديناس في بيانه.

ونظرا لمحدودية قدرة الأمانة العامة للأمم المتحدة في مجال التخطيط العسكري، يعتقد وفد بلدي أن هذا الاقتراح وثيق الصلة على نحو خاص. وبإنشاء هذه الآلية الرسمية فإن آراء البلدان المساهمة بقوات يمكن أن تنقل على نحو أكثر وضوحا إلى مجلس الأمن بشأن المسائل التشغيلية وثيقة الصلة بالبعثة المحددة، بما فيها المسائل ذات الطابع العسكري، وذلك كي يتمكن المجلس من اتخاذ قرارات تستند إلى معلومات أكثر.

ويعتقد وفد بلدي أن إضفاء المزيد من الشفافية والديمقراطية في عملية صنع القرار، إلى جانب نظام مناسب لتبادل المعلومات، ينطويان على أهمية حيوية من أجل الاحتفاظ بدعم واسع وولاية قوية، ويعتبران من العناصر الأساسية الضرورية لنجاح عمليات صون السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل كوبا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغيز باريا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أتوجه بالتهنئة إلى عمان على ترؤسها لمجلس الأمن، وأود كذلك أن أنقل أطيب تمنياتنا للاتحاد الروسي وهو يترأس المجلس.

كرست الجمعية العامة مؤخرا يومين من الاجتماعات العامة لمناقشة تقرير مجلس الأمن. وكانت قائمة الدول الأعضاء التي شاركت في المناقشة طويلة، وأكدت الأغلبية الساحقة مجددا على المبدأ الذي مفاده أن أحد الجوانب الرئيسية للعملية الشاملة لإصلاح مجلس الأمن إنما يتمثل في الحاجة إلى الشفافية وإضفاء الطابع الديمقراطي على أساليب وإجراءات عمل هذا الجهاز.

وتحقيقا لهذا الهدف، نفذت بعض التدابير والمبادرات في الشهور القليلة الماضية. ويعترف وفد بلدي بأهميتها.

مع ذلك، وبالرغم من هذه التدابير، ما زالت هناك حالات وممارسات داخل المجلس يجب استعراضها واستبدالها بآليات تنهض بالشفافية والديمقراطية اللتين يتطلبهما طابع ومهام جهاز الأمم المتحدة هذا.

وإن الجلسات غير الرسمية لمجلس الأمن، هذا المحفل التفاوضي بكل ما في الكلمة من معنى، التي يجري فيها معظم عمل هذا الجهاز، ما زالت تعقد وراء أبواب مغلقة، دون مشاركة العضوية العامة للمنظمة، التي لا تعلم إلا فيما بعد وبطريقة غير مباشرة بنتائج هذه الجلسات، من خلال الإحاطات الإعلامية الطوعية التي يقدمها الرؤساء الذين يتناوبون شهريا.

وإن التباين بين عدد الجلسات الرسمية وغير الرسمية آخذ في الازدياد. والدول التي ليست أعضاء في المجلس ما زالت محرومة من أية فرصة لمتابعة تلك الجلسات، فالوثائق والمعلومات المتعلقة بما يجري فيها يتم تناولها بتكتّم شديد.

وإن الاتصال بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس بشأن القرارات المتصلة بعمليات حفظ السلام ما زال يمثل مسألة ذات اهتمام خاص بالنسبة لنا. وإن الزيادة في عدد وتنوع وتعقّد هذه العمليات والآثار السياسية والمالية المترتبة عليها تتطلب تحليلها على أساس شامل وعلى أساس كل حالة بمفردها. إلا أن هذا التحليل يجب أن يكون في المقام الأول شفافا وديناميا وأن يجري في الوقت اللازم، ويجب أن يكون أثره عمليا على طريقة تنفيذ العمليات.

ولئن كان الإجراء الذي أرساه البيان الرئاسي المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بشأن ترتيبات عقد المشاورات وتبادل المعلومات مع البلدان المساهمة بقوات يستحق الثناء، فإنه غير كاف. وإن التفاوض والتحليل بشأن المسائل التي تؤثر في المجتمع الدولي ككل يتطلبان طرائق تتسم بطابع تشاركي ومؤسسي أكبر.

وبدون إجراء المناقشات وصنع القرارات في الوقت المناسب وبطريقة شفافة وديمقراطية تتاح فيها فرصة المشاركة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، المشاركة أو المعنية، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في جميع أو بعض عمليات حفظ السلام، لن يتمكن المجلس، والمنظمة بأسرها، من اتخاذ القرارات الصحيحة المستندة إلى معلومات جيدة فيما يتصل بصون السلم والأمن الدوليين. وإن الحالة الدولية الراهنة، التي تتغير باستمرار، تتطلب - بدلا من الصيغ التقليدية - إجراءات دينامية وشفافة للتفاوض وللتوصل إلى الاتفاق.

وإن المشاركة الفعالة من جميع الدول الأعضاء في عملية صنع القرار وتوفر المعلومات المناسبة بشأن التطورات سيدللان على مدى شفافية إجراءاتنا حقا.

ولا يمكن لآلية للمعلومات أو لمشاركة مجموعة من الدول أن تكون بديلا للمعلومات أو المشاركة من جانب جميع الدول الأعضاء، لأن مجلس الأمن لا يمكن أن يعمل باسم جميع الدول الأعضاء إلا عندما يؤدي وظائفه.

وننظر بعين إيجابية إلى الاقتراح الخاص بإنشاء جهاز فرعي تابع لمجلس الأمن، يختص بتناول المسائل المتصلة بالمشاورات بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن. ومع ذلك، فقد يكون من الأفضل أن تتمتع هذه الآلية الجديدة بمشاركة عالمية، من خلال حضور الدول الأعضاء التي لا تساهم بقوات ولكنها مهتمة بهذه القضية، وذلك بصفة المراقب، وعلى أية حال، فمن الأهمية بمكان أن يضم هذا الجهاز الفرعي المقبل جميع البلدان المساهمة بقوات في كل اجتماعاته، حتى تتمكن من تحليل كل العمليات، أو بعضها أو عملية معينة منها. ويرى وفد بلدي أنه لا جدوى من وجود آلية تقوم بتحليل بعض عمليات حفظ السلام أو عملية محددة من هذه العمليات، ولا يشارك في هذا التحليل إلا البلدان المساهمة بقوات في عملية معينة أو أكثر من تلك العمليات.

وسيكون مجلس الأمن قادرا على تحقيق هذا الهدف ما دامت ولايته وإجراءاته تأخذ في الحسبان أحكام الميثاق التي تنص على مشاركة جميع أعضاء هذه المنظمة على قدم المساواة.

وحينما يكون لدى الأمم المتحدة مجلس أمن تمثيلي وديمقراطي وشفاف يحسن استخدام السلطات التي كلفته بها الدول الأعضاء، وحينئذ فقط، سيكون لدينا مجلس فعال بحق - وليس فعالا فحسب في مجال صون السلم والأمن الدوليين، بل قادرا أيضا على مواجهة احتياجات وتحديات المستقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أشكر ممثل كوبا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى بلدي.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): باختصار شديد أود، ونحن نختتم هذه المناقشة، أن أتقدم ببعض الأفكار التي أثارتها في ذهني البيانات التي كنا نستمع إليها.

إن الأجهزة الفرعية هي خيار منصوص عليه صراحة في الميثاق. وبالتالي لا يمكن الايحاء بأن الاقتراح الخاص بإنشاء جهاز فرعي ينطوي على إصلاح مؤسسي. بل العكس من ذلك، فإن هذا الاقتراح يستهدف تعزيز الامكانيات التي تتيحها الأداة الدستورية للأمم المتحدة إلى أقصى حد ممكن، ويمكننا أن نتبين ذلك بوضوح من المادتين ٢٩ و ٤٤ من الميثاق.

إن إتاحة الفرصة للدول الأعضاء لاسماع صوتها ستمكن ببساطة أعضاء مجلس الأمن، قبل أن يتخذوا القرارات التي ما زالوا وسيظلون مسؤولين عنها، من الاستماع إلى الدول الأعضاء التي تنتمي إلى هذه المنظمة ولكنها في ذلك الوقت لا تنتمي إلى المجلس. وهذا ليس من شأنه فحسب أن يثري عمل المجلس، بل من شأنه أيضا أن يعزز شفافيته، ويعزز كذلك، وكما قيل هنا اليوم، صفته التمثيلية.

ويبدو من الجدير بالملاحظة أن فئة من الأعضاء - وهي الفئة الأكثر امتيازا - تزعم أن المبادرة التي نروج لها ترقى إلى إنشاء فئة جديدة - هي فئة البلدان المساهمة بقوات. وهذه الإمكانية على وجه التحديد واردة في الميثاق. ويجدر هنا أن نذكر بأن اجتماع أي جهاز يمكن دائما أن يكون جلسة علنية.

وإذا أردنا الخروج من الطريق المسدود الذي وصلنا إليه بشأن الإجراءات، وبغية تحسين الإجراءات الحالية، يجب أن نكون مؤمنين بالانفتاح، وأن نتفهم ونحترم الحاجة إلى توفر الشفافية. ولا مجال هنا للمواقف المتطرفة. ولا ينبغي أن نخشى آراء الأطراف الثالثة. ويجب أن تكون لدينا رؤيا لمستقبل المنظمة، تكون سخية أكثر من كونها أوتوقراطية، وأن نفهم أنه لا يوجد تناقض بين الرغبة في الاستماع والمسؤولية عن اتخاذ القرارات.

ونحن مسرورون أيما سرور لأننا سمعنا أن بعض الوفود تتكلم عن ضرورة أن يتخذ مجلس الأمن قرارا لتنفيذ الاقتراح. ونثق بأن هذه المسألة ستناقش وسيتفق عليها في نهاية المطاف. ونرى أن ذلك وثيق الصلة بمضمون القضية المطروحة علينا، ولا نوافق على النية في التقليل فورا من شأن أي أداة قانونية مقبلة، لأن ذلك يضر بهذه المبادرة.

وعلى أية حال فإن فلسفة الانفتاح هذه هي التي تكمن وراء نوع الاجتماع الذي نعقده هنا اليوم. فنحن الآن نبحث قضية ما في محفل مفتوح، قبل أن نتناول هذا البند بالتحديد في مجلس الأمن ذاته. ومن المؤسف أننا هذا العام، ورغم توفر النوايا الحسنة، لم نعقد سوى جلستين من هذا النوع: إحداهما في شهر كانون الثاني/يناير اثناء رئاسة بلدي للمجلس، والثانية في هذا اليوم.

ولقد تمكنا من تحسين أمور كثيرة هذا العام. وعلى سبيل المثال، تغلبنا على بعض المقاومة الداخلية، وبدأنا حوارا على أساس منتظم ومباشر مع الممثلين الخاصين للأمين العام، بل حتى مع قادة القوات في الميدان. وهذا الحوار أيضا يفيدنا كثيرا في عملية اتخاذ القرارات. وحاولنا كذلك أن نقوم ببعثات إلى الميدان على نحو أكثر تواترا، وأن نواصل عقد اجتماعات وفقا لصيغة آريا. وكل هذا يعني أن طبيعة المجلس ستصبح أكثر اتساما بالطابع العصري والانفتاح، وبالتالي أكثر اتفاقا مع مسؤولياته التي لا يمكن بعد الآن أن يفرض عليها أي نوع من الوصاية.

وقد أقدمنا على هذه المبادرة في ظل خلفية الشفافية، والإرادة على الاستماع، والرغبة في المشاركة. وهذا، كما نرى، هو الطريق الذي ستسلكه منظمتنا في المستقبل. وإذا فهمنا ذلك وعملنا معا،

سيكون الزمن إلى جانب الأمم المتحدة بدلا من إعطاء الانطباع بأن البعض داخل المنظمة يصارعون الزمن.

وهناك بعض الأمور التي لا تجرؤ على تناولها، لا بسبب الصعوبات المتأصلة فيها، ولكن لأننا في بعض الأحيان نحاول أن نجعلها صعبة لأننا بالتحديد غير مستعدين لأن نرقى إلى مواجهتها.

وقد بدأنا نتحرك إلى الأمام على الطريق الذي دلتنا عليه نيوزيلندا. وأصبحت المسألة الآن تتعلق بتحسين الأمور، والاستماع إلى من يشاركون في عمليات حفظ السلام في الميدان. ويعتقد وفد بلدي أن الإجراءات التي اقترحها اليوم تستحق تحليلا وافيا من مجلس الأمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): لم تبق على قائمة المتكلمية أسماء أخرى.

لقد استمع مجلس الأمن الى آراء أعضائه وآراء دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة بشأن البند المدرج في جدول أعماله. وهذه الآراء بالاضافة الى الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال المناقشات الخاصة بالبنود ذات الصلة في دورة الجمعية العامة الخمسين، سيأخذها المجلس بعين الاعتبار عندما ينظر مرة أخرى في مسألة المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠